

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون-تيارت-



ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم مالية ومحاسبة

تخصص: مالية وبنوك

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم مالية ومحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة

رقية خيرة

لحمر شروق نذدت

تحت عنوان:

دراسة أثر تغير سعر الصرف في الجزائر على القدرة الشرائية دراسة قياسية خلال الفترة
(2010-2023)

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. دحماني رضا	(أستاذ محاضر-ب-جامعة ابن خلدون تيارت)	رئيسا
أ. بوزكري جمال	(أستاذ محاضر-أ-جامعة ابن خلدون تيارت)	مشرفا ومقررا
أ. عز الدين يوسف	(أستاذ مساعد-ب-جامعة ابن خلدون تيارت)	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2024

شكر وعرفان

قال تعالى: {واذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد}

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

{من لم يشكر الناس لم يشكر الله}

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه ونشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك

له تعظيماً لشأنه ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبده ورسوله.

بعد الشكر لله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع بجزيل الشكر

أستاذنا الفاضل بوزكري جمال،

أكتب إليك هذه الكلمات تعبيراً عن خالص امتناني وتقديري لك على كل ما قدمته لنا خلال مسيرتنا

الدراسية.

لقد كنت مثالاً للمعلم المخلص والمشجع، الذي يضع طلابه في المقام الأول.

نود أن أشرك من صميم القلب على:

صبرك: لقد كنت دائماً صبوراً معنا، حتى عندما واجهنا صعوبات في فهم المواد الدراسية.

تشجيعك: لقد آمنت بنا وبدعنا دائماً لنحقق أقصى ما لدينا.

معرفتك: لقد شاركتنا معرفتك الغنية بسخاء، مما ساعدنا على التعلم والنمو.

إلهامك: لقد ألهمتنا بفضولك ورغبتك في التعلم، مما جعلنا أكثر شغفاً بالمعرفة تأثيرك.

لقد كان لوجودك في حياتنا تأثيراً عميقاً. لقد ساعدتنا على أن نصبح طلاباً أفضل، وأشخاصاً أفضل. ونحن ممتنون

جداً لكل ما قدمته لنا.

ختاماً

أستاذنا الفاضل، شكراً لك مرة أخرى على كل ما قدمته لنا. نتمنى لك كل التوفيق والنجاح في المستقبل

إهداء

إلى من سهر الليالي وسهر معي، إلى من ابتسم لفرحي ودمع لفراحي،

إلى من علمني معنى المثابرة والصبر، إلى من قدم لي يد العون دون تردد،

إلى من هي شمس حياتي ونور دربي إلى الأميرة أمي

وإلى الطيب والدي وقد ربيتُ في كنفه على أن أكون صادقًا قبل أن أخطو خطوتي الأولى في طريق الحياة

إلى من كان معي في كل خطوة في حياتي، أنتَ السند القوي، والظلّ الوارف، والنصيحة المخلصة. أنتَ رمزٌ للحبِّ

والعطاء، والسند في كلِّ وقتٍ وعُسر. أنتَ الصديق والمُرشد، والشريك في كلِّ فرح وحزن خالي جمال

إلى إخوتي الأعزاء

أذكرُ بكلِّ حبٍّ وامتنانٍ تلك اللحظات الجميلة التي قضيناها معًا، مليئةً بالضحك واللعب والمشاركة، تاركين وراءنا

ذكرياتٍ لا تُنسى ستظلّ محفورةً في قلبي إلى الأبد حنان ، زكريا ، شهد، اشرف ، محمد، عادل و هيثم ...

إلى من آمن بي حين شككتُ بنفسي، وإلى من شجّعني حين خارت عزيمتي، وإلى من وقف بجانبني في كلِّ خطوةٍ

على طريق النجاح جدتي ،خالي خالد،خالتي مليكة

احبكم

أهدي ثمرة تعبي و انجازي هذا لكم

لحم شروق زهور

إهداء

إلى أمي الحبيبة

أهديك هذا اليوم كلّ الحبّ والتقدير والامتنان، على كلّ ما قدّمته لي من تضحياتٍ وعطاءٍ لا ينضب، وعلى

كلّ لحظةٍ من لحظات حياتي التي كرّستها لسعادتي ورعايتي

إلى أبي الحبيب،

كلماتي تعجز عن وصف حبيّ لكّ وعطائك اللامحدود، فأنتّ السند القويّ الذي يُعينني على تخطّي الصعاب،

وظلكّ الوفيّ الذي يُظللّ أيامي، ونورك المضيء الذي يُنير دُربي

إلى إخوتي الأعزاء

رابح ، زينب ، خديجة ، براهيم ، صديق وياسين أفتخرُ بوجودكم في حياتي، فأنتم إخوتي وأصدقائي وأعرّ

ما أملكُ في هذه الدنيا

إلى من علّموني معنى الإصرار والصبر، وإلى من غرسوا في نفسي قيم المثابرة والاجتهاد، وإلى من

زرعوا في قلبي بذور الأمل والتفاؤل،

أهدي هذا التخرج

رقيدة خيرة

فهرس المحتويات

أ	مقدمة عامة:.....
6	الفصل الاول: إطار النظري لسعر الصرف والقدرة الشرائية في الجزائر
7	المبحث الاول: عموميات حول سعر الصرف
7	المطلب الاول: مفهوم سعر الصرف
9	المطلب الثاني: وظائف وانظمة سعر الصرف
11	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
14	المطلب الرابع: أثر السياسات الاقتصادية على سعر الصرف
16	المبحث الثاني: اساسيات حول القدرة الشرائية.....
17	المطلب الأول: مفهوم القدرة الشرائية
21	المطلب الثاني: طرق قياس القدرة الشرائية والعوامل مؤثر فيها
24	المطلب الثالث: عوامل انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر وإجراءات متخذة للرفع منها.....
30	خلاصة الفصل:
	المبحث الأول :دراسة تطور سعر الصرف الرسمي والموازي ودراسة واقع القدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة (2010-2023).....
33	المطلب الأول: وضعية سعر الصرف في الجزائر
35	المطلب الثاني: تطور سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة لأورو ودولار
42	المطلب الثالث :دراسة وتحليل واقع وتطور القدرة الشرائية في الجزائر
48	المبحث الثاني :دراسة قياسية لعلاقة سعر الصرف والقدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)
48	أولا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.....

49	ثانيا: نتائج تقدير معاملات نموذج
50	التحليل الاقتصادي:
53	خلاصة الفصل الثاني:
54	خاتمة عامة:

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
24	سعر الصرف الدينار مقابل الأورو والدولار الأمريكي خلال الفترة (2010-2023)	الجدول 1-1
26	الواردات خلال فترة من 2010 الى غاية 2022	الجدول 1-2
34	ببين لنا تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في كل من السوق الرسمية والسوق الموازية خلال الفترة(2010-2023)	الجدول 2-1
37	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الاورو في كل من السوق الرسمية والسوق الموازية خلال الفترة(2010-2023)	الجدول 2-2
40	تطور معدلات التضخم في الجزائر من (2010-2022)	الجدول 2-3
43	تطور مؤشر أسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة من (2010-2022)	الجدول 2-4
46	نتائج اختبار Dikey Fuller augmented لاستقرارية السلاسل الزمنية	الجدول 2-5
47	نتائج تقدير معاملات نموذج	الجدول 2-6
50	ارتباط المتسلسل للأخطاء Serial correlation Im test	الجدول 2-7
51	اختبار عدم ثبات تباين Heteroskedasticity Test	الجدول 2-8

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
13	أثر التغيير في سعر الصرف على الدخل	الشكل 1-1
35	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في كل من السوق الرسمية والسوق الموازية خلال الفترة (2010-2023)	الشكل 2-1
38	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الاورو في كل من السوق الرسمية والسوق الموازية خلال الفترة (2010-2023)	الشكل 2-2
41	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الاورو في كل من السوق الرسمية والسوق الموازية خلال الفترة (2010-2023)	الشكل 2-3
44	تطور مؤشر أسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة من (2010-2022)	الشكل 2-4
48	اختبار jarque-bera	الشكل 2-5

مقدمة

تشكل تقلبات أسعار صرف العملات مسألة ذات خطورة وحساسية كبيرة، نظرًا لتأثيرها الواضح على التوازن الاقتصادي العام، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، خاصةً مع زيادة معدلات التضخم، التي تؤثر سلبيًا على القدرة الشرائية. لذا، يولي القادة الاقتصاديون وصانعو القرار اهتمامًا كبيرًا لاستقرار أسعار الصرف في جميع الاقتصاديات. من ناحية أخرى، فإن ارتفاع مستويات الأسعار وتدهور القدرة الشرائية تعتبر موضوعات سائدة في البحث الاقتصادي، نظرًا لتأثيرها الواضح على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي علاوة على ذلك، فإن ارتباط عملات الدول الصغيرة والنامية بعملات الدول الكبرى يعزز هذه القضايا، حيث يصبح للدول الكبرى تأثير قوي على الاقتصادات الأخرى، وهذا يجعل القدرة الشرائية متأثرة بتقلبات أسعار الصرف وتقييم تأثيرها على القدرة الشرائية.

يُعدّ التحكم بسعر الصرف أداةً هامةً من أدوات السياسة النقدية التي تُستخدمها البنوك المركزية للتأثير على قيمة العملة الوطنية، ونظرًا لتأثير سعر الصرف المباشر على أسعار السلع والخدمات المُستوردة، يرى البعض أنّ التحكم بسعر الصرف يُمكن أن يُساهم في تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين، خاصةً في ظلّ الارتفاعات المتكررة في الأسعار ومع ذلك، تُثير هذه الرؤية بعض التساؤلات حول مدى فعالية التحكم بسعر الصرف في تعزيز القدرة الشرائية على المدى الطويل، خاصةً في ظلّ العوامل الاقتصادية الأخرى التي تُؤثر على الأسعار، مثلًا تؤثر مستويات التضخم قد يُؤدّي التحكم بسعر الصرف إلى كبت التضخم على المدى القصير، لكنّه قد يُساهم في تفاقمه على المدى الطويل، ممّا يُلغي أيّ مكاسب في القدرة الشرائية، وايضا مستويات الإنتاجية إنّ قدرة الاقتصاد على إنتاج سلع وخدمات تنافسية بأسعار معقولة تُعدّ عاملاً هاماً في تعزيز القدرة الشرائية، قد يُؤدّي التحكم بسعر الصرف إلى إضعاف الحوافز لزيادة الإنتاجية، ممّا يُؤثر سلبيًا على القدرة الشرائية على المدى الطويل، الاعتماد على الواردات تعتمد الجزائر بشكل كبير على الواردات، ممّا يجعلها عرضةً لتأثيرات تقلبات أسعار السلع والخدمات في الأسواق العالمية، قد يُؤدّي التحكم بسعر الصرف إلى تقليل تأثير هذه التقلبات على المدى القصير، لكنّه قد يُخفي مشكلات بنيوية في الاقتصاد، مثل ضعف الإنتاج المحلي، وبالتالي يُمكن القول أنّ التحكم بسعر الصرف قد يكون له بعض التأثيرات الإيجابية على القدرة الشرائية على المدى القصير، لكنّه لا يُمثّل حلاً مُستدامًا على المدى الطويل.

إشكالية الدراسة: ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية ما هو أثر تغير سعر الصرف في الجزائر على القدرة الشرائية خلال الفترة من (2010-2023)؟

الأسئلة الفرعية: بهدف فهم مسألة الدراسة بشكل شامل، سنطرح الأسئلة الفرعية التالية.

1. ماهي العلاقة بين سعر الصرف و القدرة الشرائية ؟
2. ماهي محددات القدرة الشرائية في الجزائر ؟
3. ما هي الية ضبط القدرة الشرائية من خلال سعر الصرف؟

الفرضيات:

1. يؤثر تغير سعر صرف الدينار على القدرة الشرائية في الجزائر بشكل كلي .
2. يعتبر سعر الصرف عامل مهم في تحديد القدرة الشرائية لكنه ليس حاسما نظرا لتداخل عدة عوامل في ضبط القدرة الشرائية

أهمية الدراسة:

أهمية هذه الدراسة تكمن في تأكيد وتوفير إجابات مؤكدة على الأسئلة المطروحة كما تهدف الى تحليل العلاقة بين تغيرات سعر الصرف والقدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)، مع التركيز على العوامل المؤثرة على هذه العلاقة وتقييم تأثيرها على الاقتصاد الجزائري بشكل عام.

اهداف الدراسة:

هنالك مجموعة من الأهداف التي يمكن التوصل اليها من خلال الدراسة نذكر أهمها:

أولا تعرفنا على أثر تغير سعر الصرف على القدرة الشرائية كقدرة العملة على شراء السلع والخدمات في السوق. وتتأثر هذه القدرة بعوامل عدة، منها الضغوط التضخمية وارتفاع أسعار السلع والخدمات في الجزائر، يُعتبر تدني القدرة الشرائية ظاهرة تترتب عليها تأثيرات اقتصادية واجتماعية بارزة، مثل إعادة توزيع الدخل وظهور الطبقة الاجتماعية وانتشار الفقر. ولقياس مستوى القدرة الشرائية في البلاد، يتم تحليل العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر على قيمة العملة المحلية، مما يُعطي فهماً شاملاً للتحديات التي تواجه الاقتصاد والمواطنين.

حدود الدراسة:

حدود ممتدة الدراسة من سنة 2010 إلى غاية 2023 وقد تطرقنا إلى شرح المعطيات خلال الفترة المذكورة التي مرت بها الجزائر حيث شهدت تقلبات ملحوظة في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية، خاصة الأورو والدولار الأمريكي، تزامن ذلك مع تدهور ملحوظ في القدرة الشرائية للمواطنين الجزائريين، أما الحدود المكانية كانت في الجزائر

منهجية الدراسة:

في هذه الدراسة، تم الاعتماد على منهجين رئيسيين أولاً، المنهج الوصفي الذي استخدم لتأصيل النظرية لمختلف جوانب الموضوع، بما في ذلك مفاهيم القدرة الشرائية ونظرياتها وطرق القياس ثانياً، المنهج التحليلي الذي تم استخدامه لدراسة أثر تدني القدرة الشرائية على الاقتصاد الوطني، واستُخدم المنهج القياسي أيضاً لدراسة العلاقة بين سعر الصرف والقدرة الشرائية في الجزائر بالاعتماد على برنامج EVIWS.

الدراسات السابقة:

- دراسة -بلال تومي، رشيد ساطور- تحت عنوان قياس أثر تقلبات سعر الصرف على القدرة الشرائية في الجزائر للفترة (1990-2021).

كان الهدف من الدراسة تحليل وقياس أثر تقلبات سعر الصرف على القدرة الشرائية في الجزائر وقد استخدم في الدراسة منهج الحدود الاختبار التكامل المشترك عبر توظيف ما يعرف بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة (1990-2021) و باستخدام نموذج ARDL.

- دراسة -محمد عادل قصري، كمال كرمة- تحت عنوان القدرة الشرائية في الجزائر -أسباب التراجع وإجراءات المعالجة-دراسة تحليلية.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الإحاطة بإحدى أهم المواضيع الاقتصادية التي شغلت الرأي العام مؤخرا وهو موضوع القدرة الشرائية في الجزائر، وذلك من خلال فهم أسباب تراجعها وانعكاساتها على المستهلكين الجزائريين، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدنا على الجانب التحليلي للمتغيرات والعوامل ذات صلة مباشرة بالقدرة الشرائية كالتضخم، وسعر صرف الدينار الجزائري، وإسقطات جائحة كورونا.

- دراسة -عبد الله ياسين، بن عبد العزيز سفيان- تحت عنوان دراسة قياسية لمحددات سعر الصرف الموازي حسب نظرية تعادل القوة الشرائية الجزائرية.

هدفت هذه الدراسة إلى ايجاد العلاقة بين سعر الصرف الموازي ونظرية تعادل القدرة الشرائية للاقتصاد الجزائري اعتمادا على البرنامج الاحصائي 10 EVIWS توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تغذية عكسية بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المدروسة.

- دراسة -نادية العقون- تحت عنوان دراسة تحليلية لأثر سعر الصرف الرسمي على القوة الشرائية للعملة -حالة الجزائر للفترة (1970-2019).

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر تغيرات سعر الصرف الرسمي على القدرة الشرائية للدينار الجزائري معبرا عنها بمؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة 1970- 2019 وقد تم التوصل إلى أن صعوبة تحقيق التنوع الاقتصادي والتبعية المطلقة للاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات، أدى إلى تراجع مستمر في قيمة الدينار الجزائري، ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم، وتدهور القدرة الشرائية للعملة المحلية.

دوافع اختيار الدراسة:

لأنه يعتبر من بين المواضيع الحديثة والمهمة للاقتصاد الجزائري بشكل عام وللأفراد بشكل خاص، يأتي تحليل القدرة الشرائية كموضوع أساسي، يعتبر هذا الموضوع ذا أهمية بالغة، خاصةً مع تفاقم الأزمات الناجمة عن انهيار أسعار النفط وتداعيات جائحة كورونا وتصاعد الصراعات الدولية، مثل الحرب في أوكرانيا، يؤدي هذا التوتر في البيئة الاقتصادية إلى فقدان العملة لقيمتها، مما ينعكس سلبيًا على القدرة الشرائية في الجزائر ويمكن أن يؤدي إلى انخفاضها.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة لفصلين، حيث يتناول الفصل الأول الاطار النظري حول سعر الصرف والقدرة الشرائية في الجزائر ويندرج تحته مبحثين تم من خلالها التطرق إلى عموميات حول سعر الصرف اساسيات حول القدرة الشرائية و طرق قياسها والعوامل مؤثر فيها و ايضا عوامل انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر وإجراءات متخذة للرفع منها، ثم عرجنا في الفصل الثاني الى دراسة أثر تغير سعر الصرف في الجزائر على القدرة الشرائية-دراسة قياسية الفترة(2010-2023) ويتضمن هذا الفصل مبحثان المبحث الأول دراسة أثر تغير سعر الصرف في الجزائر على القدرة الشرائية الفترة(2010-2023)و المبحث الثاني تناولنا فيه دراسة قياسية لعلاقة سعر الصرف والقدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة (2010-2023) باستخدام برنامج EVIWS

الفصل الأول

الإطار النظري لسعر
الصرف والقدرة الشرائية في
الجزائر

تمهيد:

ان ازدياد تشابك اقتصادات العالم، أصبح موضوع سعر الصرف محورا رئيسيا في المعاملات المالية الدولية. فلا غنى لأي بلد، مهما علا شأنه، عن هذه الأداة الجوهرية التي تربط الدول اقتصاديا، يعد سعر الصرف بوصلةً تحدد قيمة العملات، وله تأثير مباشر على القدرة الشرائية للأفراد، أي قدرتهم على شراء السلع والخدمات. وتزداد أهمية فهم سعر الصرف في ظل تعدد العملات، حيث تتشابك العلاقات بين الدول وتتطلب تحويل العملات باستمرار. لذلك، تُعد دراسة العلاقة بين سعر الصرف والقدرة الشرائية أمراً ضرورياً لفهم التأثيرات الاقتصادية على مختلف مستويات المجتمع.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق الى اهم الجوانب المتعلقة بسعر الصرف وعلاقتها بالقدرة الشرائية وذلك

من خلال مبحثين التاليين:

المبحث الاول: عموميات حول سعر الصرف

المبحث الثاني: اساسيات حول القدرة الشرائية

المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف

بهدف فهم ودراسة ماهية سعر الصرف قمنا بتحليل عدة تعاريف التي بينت انه هو السعر الذي يتم به تبادل عملة ما بعملة أخرى او بعبارة أخرى، هو عدد الوحدات من عملة معينة اللازمة لشراء وحدة واحدة من عملة أخرى.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

سعر الصرف هو بمثابة الجسر الذي يربط بين العملات المختلفة ويحدد قيمة كل عملة مقابل العملات الأخرى، يعد فهم سعر الصرف امرا ذا اهمية بالغة لأسباب متعددة في هذا المطلب سنتطرق الى مفهوم سعر الصرف.

أولاً- مفهوم سعر الصرف:

يمكن تعريف سعر الصرف على انه "سعر عملة بعملة اخرى، يتغير في سوق الصرف وفقا للعرض و الطلب على العملات، يعتبر سعر الصرف بانه ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية في شكل وحدات من عملة اجنبية معينة".¹

يجسد سعر الصرف أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، ومن ذلك على التضخم والناج والعمالة، وهو بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.²

تختلف تعاريف أسعار الصرف وتتعدد إلا إنها تتضمن نفس المعنى ، و للوقوف على مفهوم سعر الصرف يجب أن تحدد مفهوم سعر الصرف الأجنبي فاصطلاحا يعرف بأنه عملية تبادل النقود الأجنبية ، و يعني أيضا سعر وحدة النقد الأجنبي بدلالة العملة المحلية، (و يعرف أيضا بأنها العملية التي يتم بموجبها تحويل و مبادلة النقود المحلية بالنقود الأجنبية ، من اجل التسديد الخارجي أو تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج ، و بالتالي فان سعر الصرف الأجنبي هي عملية تبادل نقود محلية بنقود أجنبية قصد تسهيلات المبادلات الدولية.و على هذا الصدد

¹ عادل احمد شيشي و مجدي شهاب، اساسيات الاقتصاد الدولي منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2002، ص176

² قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ،دراسة تحليلية تقييمية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2006، ص103

سنتطرق للنظر إلى سعر الصرف ، ألا و هو سعر الصرف العملات الأجنبية الذي يحدده الطلب والعرض في السوق ، و بذلك لا يختلف عن اسعار السلع الأخرى أي انه ليس أكثر من السعر.¹

ثانياً- أشكال سعر الصرف:

وعموماً تتعدد أشكال سعر الصرف ولعل أهمها:

- **سعر الصرف الاسمي:** هو السعر النسبي بين عملتين مختلفتين بغض النظر عما تمثله من قوة شرائية. سعر الصرف وتعاقد القوة الشرائية وعليه فهو يأخذ بالاعتبار سعر الصرف الاسمي والتغيرات في الأسعار التضخم بين البلدين رياضياً يمكن كتابة صيغة سعر الصرف الحقيقي حسب المعادلة الرياضية التالية:

$$SR = P/S.P^*$$

حيث:

SR : هو سعر الصرف الحقيقي

p و p*: مستوى الأسعار في الداخل والبلد الأجنبي على التوالي

S: سعر الصرف الاسمي.

ويرتبط هذا التعريف لسعر الصرف الحقيقي بنظرية تعادل القوى الشرائية.

- **سعر الصرف الفعلي:** سعر الصرف الفعلي هو عدد وحدات العملة المدفوعة فعلياً أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة، مع العلم أنه لا يوجد سعر صرف فعلي واحد، وعموماً وفي الأدبيات الاقتصادية يوجد سعر صرف فعلي للصادرات وآخر للواردات.

¹ عبد الحسني جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية دار ، الصفاء للطباعة و النشر ، الطبعة

• **سعر الصرف التوازني:** هو ذلك السعر الذي تجسده قوى العرض والطلب في سوق الصرف أي هو السعر الذي يتحدد عندما تتساوى الكمية المطلوبة والمعروضة من إحدى العملات، بغض النظر عن أثر المضاربة وحركة رؤوس الأموال غير العادية¹

المطلب الثاني: وظائف وانظمة سعر الصرف

يعد فهم وظائف وانظمة سعر الصرف امرا ضروريا، ويوجد العديد من الوظائف وانظمة والتي هي كالتالي:

اولا: وظائف سعر الصرف

1. **وظيفة قياسية:** حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية

(سلعة معينة مع أسعار السوق العالم) .

2. **وظيفة تطويرية:** أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات مناطق معينة إلى مناطق أخرى من خلال

دورة في تشجيع تلك الصادرات، كما يمكن أن تؤدي إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو

الاستعاضة عنها بالاستيراد التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على

التركيب السلعي والجغرافي في التجارة الخارجية

3. **وظيفة توزيعية:** وذلك من خلال ارتباطه بالتجارة الخارجية بحيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي

والثروات الوطنية بين أقطار العالم.²

ثانيا: انظمة سعر الصرف:

إن عملية اختيار نظام الصرف تأخذ أهمية كبيرة لدى الدول لما له من علاقة مع السياسات الاقتصادية المنبثقة

والتوازنات الكلية لهذه الدول وكذلك تحدد أنظمة الصرف شروط اندماج الاقتصاديات على مستوى الدولي ويمكن

تعريف نظام الصرف بأنه مجموعة القواعد التي تحدد تداخل السلطات النقدية في سوق الصرف ولهذا يمكن تقسيم

نظم الصرف في العالم إلى ثلاثة أنواع نذكر منها:

¹سعيد زهير، محمود جمام، سعر الصرف وتعادل القوى الشرائية، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، جامعة ام البواقي، ديسمبر

2017، ص330

²مخمد العربي شاكر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، صص98.97

1. نظام سعر الصرف الثابت:

أسعار الصرف الثابتة تلك الأنظمة التي تكون فيها معدلات الصرف ثابتة أو تتحرك تلك المعدلات داخل هامش ضيق لما أن العملية تبادل العملات تتم بأسعار محددة مسبقا من طرف السلطات النقدية التي تستند إلى معيار معين لتعريف سعر التدخل سعر التعادل بالنسبة لعملاتها الخاصة وتقوم فلسفة هذا النظام على أساس تثبيت العملات الوطنية إلى قاعدة صرف محددة غالبا ما تكون الذهب أو عملة رئيسية قابلة للتحويل إلى الذهب، كدولار أمريكي، إذ يتم تحديد قيم ثابتة للعملات الوطنية.¹

2. نظام وسعر الصرف الوسيط:

وهي عبارة عن مزيج بين النظامين (نظام ثابت ونظام المرن) فهي تأخذ الاستقرار من الأنظمة الثابتة واستقلالية السياسة النقدية من الأنظمة المرنة أي يمكن للبنك المركزي التدخل لتحديد تحركات أسعار الصرف بشكل مسبق وذلك للحد من تقلبات هذه الأسعار بحيث يرون أن نظام الصرف الوسيط يعتبر أحسن من نظام الصرف الثابت أو نظام الصرف المرن وذلك لأنها بمثابة أنظمة صرف تعطي فرص معتبرة لاقتصاد بلد من أجل مواجهة الصدمات الخارجية ، كما يهدف إلى الحفاظ على تغيرات أسعار الصرف عند حدود مقبولة، يتم تصميمها لتقادي التقلبات الحادة في أسعار الصرف بدلا من مواجهة قوى السوق بالإضافة إلى كونه أكثر الأنظمة شيوعا خصوصا في التسعينيات لأنه يسمح بتحسين وتهيئة المناخ المالي والاقتصادي للتخفيف من ظروف وحالات عدم التأكد الأسعار، مما يؤدي للانكماش بعض الصناعات التي تقوم بإنتاج سلع التجارة الدولية.

إمكانيات التنبؤ بتغيرات يؤثر تأثيرا سلبيا على تحركات السعر في المستقبل، من خلال إدارة أسعار الصرف على المدى القصير أو على المدى الطويل، كما يسمح هذا النظام للبنك المركزي بتسيير عرض النقود المحلية بطريقة تسمح باستقرار قيمه أسعار الصرف المحلية والتي تتماشى مع الأهداف الاقتصادية الكلية.²

3. نظام سعر الصرف المرن:

¹ فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، دار الوراق، الاردن، 2022، ص208

² Friedman: Episodes in monetary history edition Dunod New-York: Harcourt Boace January 1992,2002, Paris , p:41

يطلق على نظام سعر الصرف المرن اسم نظام تعويم العملات floating System وفي ظل هذا النظام لا تتحمل السلطات المالية والنقدية عبء معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسات المناسبة في مجالات الحد من الواردات واحداث تغييرات معينة في مستويات الأسعار، وكذلك احداث تغييرات في مستويات واحداث تغييرات في أسعار الفائدة، أو وضع قيود على انتقال رؤوس الأموال فجهاز الأسعار يتكفل بإحداث الدخل التغييرات المناسبة في معادلات الصرف والتي ينعكس بدورها في تأثير على قيمة كل صادرات والواردات وانتقال رؤوس الأموال السعر يتغير تبعا للتغيرات التي تحصل على عرض وطلب كل من العملة المحلية والعملات الأجنبية التي يتحدد سعر الصرف والعملة المحلية إزائها، غير أن لنظام سعر الصرف المرن مصاعب كثيرة قد تكتنفه، ومن أهم هذه المصاعب:

أن حجم التجارة الخارجية يتذبذب تبعا لتذبذب سعر الصرف الحر ويكون تأثير بالاتجاه المعاكس، إن معادلة تبادل الدولي يتجه في غير صالح الدولة التي تتدهور قيمة عملتها، حيث أن الزيادة سعر الصرف العملة ما بقي ارتفاع قيمتها مقوماً بدولار أو بالعملة الأخرى.

أن سعر الصرف الحر قد يكون له بعض الآثار الاستقرار على الاقتصاد المحلي، مما يؤدي للانكماش بعض الصناعات التي تقوم بإنتاج سلع التجارة الدولية.¹

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

تتعرض أسعار صرف عملات البلدان المختلفة إلى تقلبات مستمرة ونجد ان هذا هو الوضع السائد في الاقتصاد الدولي، ويمكن الإشارة إلى أهم العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تغيير سعر الصرف كالتالي:

(1) **تغيير معدلات التضخم:** يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، فالأسعار المحلية المرتفعة نتيجة التضخم تستعمل على تقليل استيراد الأجانب من سلع ذلك البلد وبالتالي يقل الطلب على عملة هذا البلد في سوق الصرف مقابل تزايد عرض هذه العملة، مما يعني أن الحالة التضخم أثر تغيير سعر الصرف العملات المختلفة.

¹ سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني النقود والبنوك والمصارف المركزية، الطبعة العربية، دار اليازوري، الاردن، 2010،

(2) **التغير في معدلات الفائدة:** فالبلدان التي تتمتع بمعدلات فائدة مرتفعة حقيقية سوف تجذب رأس المال الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق صرف الأجنبي.¹

(3) **كمية النقود:** إن حركات الأسعار تعكس بشكل أساسي التغيرات المهمة في كمية النقود الوحدة واحدة من الناتج وحركات الأسعار، وما يفسر صحة العلاقة بين كمية النقود لكل وحدة من الناتج وتغيرات الأسعار هو وجود عاملين هما: لله العامل الأول يتمثل في تغيرات الإنتاج والتي تعد متغيراً مستقلاً، ففي حالة ثبات النقود وتضاعف حجم الإنتاج فإن الأسعار ستميل إلى الانخفاض بمقدار النصف تقريباً وهو هبوط كمية النقود، أما العامل الثاني فيتمثل في تغيرات كمية النقود التي يربط الأفراد الاحتفاظ بها نسبة إلى دخولهم والتي تتوقف على مستوى الدخل للفرد وتكلفة الاحتفاظ بالنقود.

(4) **ميزان المدفوعات:** كون سعر الصرف حلقة وصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي إذا انه يتمحور حول التوازن والاختلال الاقتصادي فيه، ويمكن القول بوجود اختلال في ميزان المدفوعات في حالة تباين بين المدفوعات والمقبوضات البلد مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة تقدر سنة عادة.²

(5) **العوامل الفنية:**

- **ظروف السوق:** إن السوق يتأثر بما يجري من أحداث ونقل الأخبار والتقارير والمعلومات، وهو يؤثر على أسعار العملات ومدى تجاوبه لما يجري من أحداث وأوضاع معينة فقد يكون شديد الحساسية والتأثر الوضع ما في وقت ما ويكون العكس من ذلك لنفس الوضع في وقت آخر.
- **التغيرات في الأسواق المالية والأسواق الأخرى في سوق العملات:** أي تغيرات تطرأ في الأسواق المالية وغيرها تؤثر على أسعار العملات الأجنبية من خلال تأثيرها على العرض والطلب لهذه العملات، فارتفاع أسعار الأسهم في سوق الأسهم أو ارتفاع أسعار مردود أدوات الاستثمار في السوق النقدي سيؤدي إلى مزيد من الطلب على هذه العملات للاستثمار في أدوات تلك الأسواق مما يؤدي إلى الزيادة في سعرها والعكس،

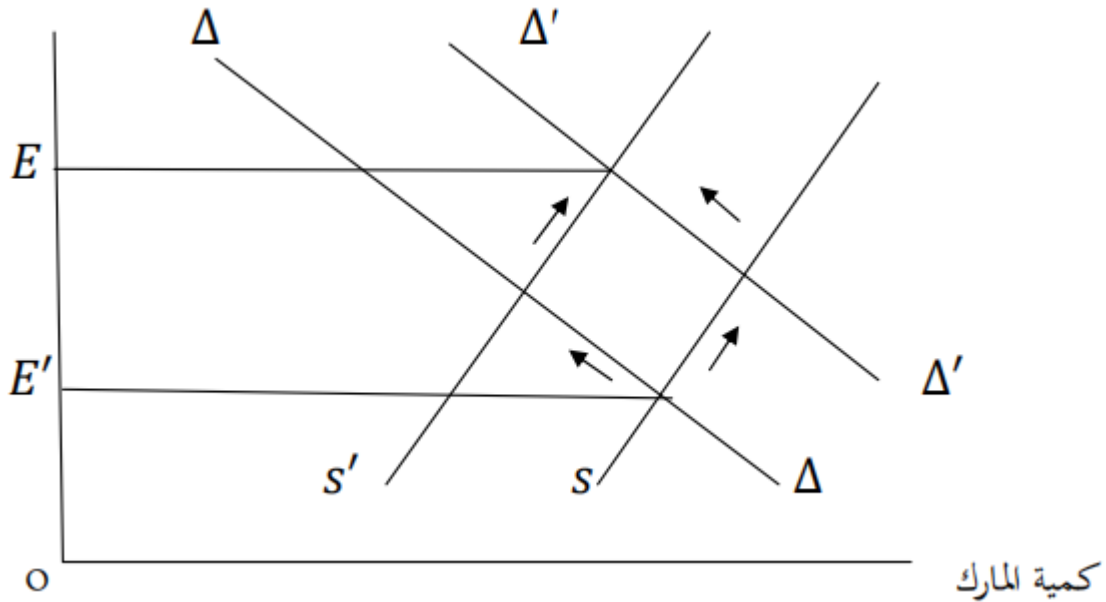
¹ محمد العربي شاكر، الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره ص 97

² عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص 69، 70

وعند انخفاض مردود هذه الأدوات ستكون النتيجة هي بيع الأدوات وبالتالي زيادة عرض هذه العملات وانخفاض أسعارها.¹

(6) الدخل: يمكن ابراز أثر الدخل على سعر الصرف من خلال المنحنى الآتي:

الشكل 1-1: أثر التغيير في سعر الصرف على الدخل



المصدر : محمد العربي شاكر الاقتصاد الكلي ، مرجع سبق ذكره ص 97.

لنفرض أن الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية ارتفع بينما بقي الدخل في ألمانيا عند مستواه دون تغيير، ينتقل منحنى الطلب على المارك في الولايات المتحدة الأمريكية إلى $A'A'$ ، بينما يبقى منحنى عرض المارك في ألمانيا على حاله، يرتفع سعر الصرف إلى المستوى E' .²

¹توفيق عبد الرحيم، يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص77،76.

²بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص ص

(7) التغيرات في قيمة الصادرات والواردات: حينما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات نتيجة ارتفاع قيمة العملة كنتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة، وسيعمل ذلك على تشجيع الاستيراد من الخارج مما يؤدي إلى عودة حالة التوازن إلى سعر الصرف.

(8) التدخلات الحكومية: وتحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي تعديل سعر الصرف العملة حينما لا يكون ملائم مع سياسته المالية والاقتصادية.

(9) العوامل السياسية والعسكرية: تلعب الاضطرابات السياسية والحروب المختلفة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي للبلاد بصورة عامة، حيث تتأثر معظم القطاعات الاقتصادية ولاسيما القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية، وبالتالي فإن اقتصاد البلد يكون في وضع حرج نسبيا ويفقد الثقة بعملة البلد جزاء ارتفاع معدلات التضخم.¹

المطلب الرابع: أثر السياسات الاقتصادية على سعر الصرف

يتأثر سعر صرف العملة بمختلف السياسات الاقتصادية المتمثلة بالسياسة النقدية والسياسة المالية .

1 أثر السياسة النقدية على سعر العملة:

تتعدد الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي في التأثير على عرض النقود وبالتالي التأثير على سعر العملة.

1.1 نسبة الاحتياطي النقدي:

وتعبر عن النسبة من الودائع لدى البنوك التجارية التي ينبغي الاحتفاظ بها على شكل نقود سائلة كاحتياطي لدى البنك المركزي، ولا يتقاضى مقابلها أية فوائد، حيث تمثل الحد الأدنى الذي يجب الاحتفاظ به وتعمل البنوك المركزية على تغيير هذه النسبة حسب الظروف الاقتصادية.

ففي حالة زيادة نسبة الاحتياطي فإن هذا يؤثر على قدرة البنوك التجارية على الإقراض ومنح الائتمان مما يؤدي إلى انخفاض عرض النقود وبالتالي إلى عدم التوسع في النشاط الاقتصادي والإنتاجي وانخفاض في مستويات الأسعار وكذلك الدخول بما فيها الأجور، ويؤدي انخفاض في الدخول إلى انخفاض في الاستهلاك وبالتالي انخفاض في الواردات مما يعنى نقص الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي انخفاض قيمتها أمام العملة الوطنية، هذا بالإضافة إلى أن انخفاض أسعار السلع يؤدي إلى زيادة الطلب على الصادرات مما ينتج عنه زيادة في الطلب على العملة الوطنية

¹ عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في رفع فعالية السياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،

تخصص مالية دولية، جامعة وهران غير منشورة الجزائر 2013/2014، ص67

وبالتالي ارتفاع في سعر صرفها حيث تلجأ البنوك المركزية لزيادة نسبة الاحتياطي للحد من نسبة التضخم ويحدث العكس تماما في حالة تخفيض نسبة الاحتياطي¹.

2.1 تغيير سعر إعادة الخصم:

سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي على إعادة خصم الأوراق التجارية والأذونات الحكومية للبنوك التجارية، كما يمثل سعر الفائدة على القروض والسلفيات التي يقدمها للبنوك التجارية، حيث يستطيع البنك المركزي التأثير على العرض الكلي للنقود من خلال تغييره السعر إعادة الخصم. ففي حالة رفع سعر إعادة الخصم فإن ذلك يؤدي إلى إجماع البنوك التجارية عن خص الكمبيالات الموجودة في حوزتها مما يؤدي إلى نقص مقدرتها على الإقراض، كذلك فإن رفع سعر إعادة الخصم يؤدي إلى رفع سعر الفائدة وهذا يؤدي إلى تقليل التوسع في الاستثمار فنقل درجة النشاط الاقتصادي، وتميل الدخول والأسعار إلى الانخفاض مما يشجع على التوسع في التصدير وتقليل الواردات وبالتالي زيادة الطلب على العملة الوطنية وارتفاع سعر صرفها. ومن جهة أخرى فإن رفع سعر إعادة الخصم يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة، ويؤدي هذا إلى جنب رؤوس الأموال الأجنبية، مما يعني زيادة طلب الأجانب على عملة ذلك البلد مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرفها². أما في حالة خفض سعر إعادة الخصم فسيكون أثره معاكسا لما ذكر أعلاه.

3.1 عمليات السوق المفتوحة:

وتستخدمها البنوك المركزية للتأثير على حجم الائتمان من خلال القيام ببيع وشراء الأوراق المالية والتجارية في سوق النقد والمال.

فعند دخول البنك بائعا فهذا يؤدي إلى انخفاض الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية مما يضعف قدرتها على منح الائتمان، كما يؤدي بيع هذه الأوراق إلى انخفاض في أسعارها السوقية مما يعنى ارتفاعاً في الأسعار الفائدة، وبالتالي ارتفاع صرف العملة الوطنية، هذا بالإضافة إلى أثر ذلك في الحد من التوسع في النشاط الاقتصادي والذي يترتب عليه انخفاض في الأسعار والدخول وبالتالي زيادة الطلب على الصادرات وانخفاض الواردات مما يعنى زيادة الطلب على العملة الوطنية وانخفاض عرضها وبالتالي زيادة سعر صرفها، ويحدث العكس في حالة دخول البنك المركزي مشتريا للأوراق المالية. وأحيانا تستخدم السلطة النقدية أسلوب التعقيم للتأثير على سعر الصرف دون التأثير على

¹توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 90

²توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص 91،92.

عرض النقد حيث يتم شراء أو بيع العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية بقصد التأثير على سعر الصرف حيث يتزامن شراء المواطنين للعملات الأجنبية شراء السلطات النقدية السندات المحلية¹.

4. السياسة المالية:

تؤثر السياسة المالية في أسعار الصرف عن طريق ثلاثة مسارات هي: مسار الدخل مسار السعر ومسار معدلات الفائدة حيث يعتبر الإنفاق الحكومي والسياسة الضريبية من أهم أدوات السياسة المالية².

فاتباع سياسة مالية توسعية سوف يشجع الطلب الكلي بما فيه الطلب على الواردات، ويؤدي إلى تحقيق عجز في الحساب الجاري ومن ثم ينخفض سعر صرف العملة المحلية نتيجة زيادة الدخل.

أما من خلال الأسعار فإن السياسة المالية التوسعية تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية وتجعلها أقل تنافسية مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات وزيادة العجز في الحساب الجاري وانخفاض سعر صرف العملة المحلية نتيجة لذلك. أما من خلال معدل الفائدة، فإن السياسة المالية التوسعية ترفع معدلات الفائدة لأن الحكومة ستبيع سندات لتمويل ذلك العجز ويسبب زيادة تدفق رأس المال إلى الداخل مما يحقق فائضا في حساب رأس المال والذي يرفع سعر الصرف للعملة المحلية.

وتعمل السياسة المالية الانكماشية (المقيدة) على عكس ذلك، ومن هذه التأثيرات الثلاثة بعد تأثير معدل الفائدة، وتأثير الدخل تأثيرات قصيرة الأمد، إذ يعملان في الاتجاه المعاكس من حيث التأثير على تغيرات سعر الصرف، ويبقى تأثير السعر بعيد الأمد، وبذلك فإن التناقضات المبينة في إتباع السياسة المالية المقيدة أو التوسعية يجعل من النتيجة النهائية لها غير مؤكدة بشأن انخفاض أو ارتفاع سعر الصرف بمعنى أن أثر السياسة المالية في سعر الصرف يكون أقل وضوحا من السياسة النقدية³.

المبحث الثاني: أساسيات حول القدرة الشرائية

في ظل ارتفاع الأسعار المستمر، أصبح موضوع القدرة الشرائية يشغل بال الكثير من المواطنين. فمع تدهور القوة الشرائية للعملة، يجد العديد من الأشخاص صعوبة في تلبية احتياجاتهم الأساسية، وفي هذا السياق، يطرح

¹توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية، مرجع سبق ذكره ص 92

²سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار البازوري، عمان، ص ص 116، 117

³سلايمية ظريفة، محاضرات في اقتصاد أسعار الصرف، جامعة 4ماي 1955، قالمة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسبير، قسم علوم الاقتصادية، ص 22.

العديد من التساؤلات حول كيفية حماية القدرة الشرائية للمواطنين وتحسين مستوى معيشتهم في هذا المبحث سنتطرق الى دراسة مفاهيم أساسية حول القدرة الشرائية.

المطلب الأول: مفهوم القدرة الشرائية

يُعد موضوع "القدرة الشرائية" من أهم الموضوعات التي تشغل بال المواطنين في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة إذا سنتطرق في هذا المطلب الى أبرز مفاهيم القدرة الشرائية.

أولا - مفهوم القدرة الشرائية:

تعددت المفاهيم القدرة الشرائية الا ان هناك اتفاقا عاما من طرف الباحثين على ان المصطلح القدرة الشرائية تشير الى مقدار السلع والخدمات او كميتها التي يمكن شراؤها بمقدار معطى من النقد، او بشكل أكثر عمومية بالأصول الجارية، كما عرفت القدرة الشرائية بانها القدرة على شراء السلع والخدمات او كمية السلع والخدمات التي يمكن لوحدة من النقد شراؤها.¹

وتعني ببساطة نوعية وكمية السلع والخدمات التي يمكن تليبيتها او شرائها خلال فترة زمنية محددة بما توفر للفرد من دخل سواء كان اجيرا او بطالا او ينتمي الى العمل الحر²

تعرف القدرة الشرائية أيضا بأنها قيمة النقود التي تمثل لحائزها قوة شرائية، يستطيعون أن يحصلوا مقابلها على كمية من السلع والخدمات التي يرغبونها في حدود كمية النقود المتاحة، وهذا يعني أنه إذا أمكن مبلغ نقدي معين أن نشترى كميات أكثر من المنتجات والخدمات أو بعبارة أخرى، إذا انخفضت الأسعار فإن معناه أن القدرة الشرائية قد ارتفعت، على خالف ذلك إذا أصبح من المتعذر الحصول بنفس القيمة من العملة على كميات أقل من المنتجات والخدمات أي إذا ارتفعت الأسعار فإن هذا معناه أن القدرة الشرائية فانخفضت.

تنقسم القدرة الشرائية إلى نوعين:

القدرة الشرائية الداخلية: التي تعبر على مقدار السلع التي يمكن شراؤها بوحدة نقدية واحدة داخل البلاد، وترتبط القدرة الشرائية الداخلية بمقدار الطلب على العملة، حيث تزداد كمية الطلب على السلع بازدياد القوة الشرائية للعملة المحلية.

¹ عبد الله ياسين، بن عبد العزيز سفيان، دراسة قياسية لمحددات سعر الصرف الموازي حسب نظرية تعادل القوة الشرائية الجزائرية، مجلة الاقتصاد الجديد، بشار (الجزائر) العدد:4، (2021)، ص 639

² حسين مزود، الزيادة في الأجور وتأثيرها على تحسين القدرة الشرائية ومستوى المعيشة في الجزائر، مجلة المدارات سياسية، المجلة 06، العدد:01، 2021، ص 69

القدرة الشرائية الخارجية: فهي تعبر على مقدار السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بالعملة المحلية الدول الأخرى كما يمكن احتساب القوة الشرائية الخارجية من خلال شراء عملات خارجية بالعملة المحلية، إضافة إلى اختبار القوة الشرائية للعملة المحلية في الخارج¹

ثانيا - نظرية تعادل القوة الشرائية:

تعتبر هذه النظرية والتي تفسر او تحدد سعر الصرف بين الدول نظرية كلاسيكية محضه اذ ظهرت عند دفيد ريكاردو سنة 1817 وكانت موضع النقاش عند جون ميل و فسكونت كوسجن و الفرد مارشال ولكنها كانت اكثر شيوعا و انتسابا للاقتصادي جوستاف كاسل في ورقته البحثية سنة 1916 باعتبار ان هذه الفترة كانت فوق العملات وفترة عرفت مستويات مرتفع من التضخم بين الحرب العالمية الأولى مما جعل كاسل يفسر تقلبات الصرف بمدى ارتباطها بالتضخم (المعالجة تتدهور أسعار الصرف) و وفق هذه النظرية فان القوة الشرائية للدول هي الأساس الذي يتحدد من خلاله سعر الصرف و تعكس هذه القدرة الشرائية مدى إمكانية عملة دولة ما اقتناء سلعة معينة و عندما نقيس هذه القدرة في الدول أخرى يتحدد من خلالها سعر الصرف في هاتين الدولتين بمعنى ان سعر الصرف وفق هذه النظرية يمثل نسبة المستوى العام للأسعار في الدولتين مثل ان يكون سعر كغ من القمح في الجزائر يساوي 100دج و يساوي في فرنسا 2اورو فان سعر الصرف هذا الأخير وفق هذه النظرية يساوي $2=50/100$ ومن ثم فان 1اورو = 50دينار ،² صاغ هذه النظرية الاقتصادي السويدي جيستوف كاسل (justof Cassel) 1918، وهي تقوم على أساس مجموعة من الفرضيات هي:

1. ان سعر الصرف التوازني يكون معلوما.
2. استقرار حركات رؤوس الأموال خلال فترة تغير سعر الصرف.
3. عدم حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني تتعكس على تكاليف الإنتاج (العرض)، واذواق المستهلكين والمداخيل (الطلب).
4. حرية التجارة الخارجية.

¹بلال تومي، رشيد ساطور، قياس أثر تقلبات سعر الصرف على القدرة الشرائية في الجزائر لفترة (1990-2021)، مجلة الأبحاث الاقتصادية، البلدية (الجزائر)، العدد 01، السنة 2023، ص ص 832، 383

²سي محمد كمال، صباغ رفيقة، المالية والأزمات المالية، الطبعة الأولى، دار الجامد للنشر والتوزيع، عين تموشنت، الجزائر، 2017م-

5. عدم تدخل الدولة في سوق الصرف.¹

وتعتمد نظرية القوة الشرائية الصيغ التالية:

الصيغة المطلقة لنظرية تعادل القوى الشرائية:

تعتبر هذه الصيغة امتدادا لقانون السعر الوحيد والتي تفرض غياب الحواجز الجمركية أمام حركات السلع، وإضافة إلى أن المعلومات تامة الانتقال وتوافر سوق دولية في ظل المنافسة فضال عن تجانس السلع في كل البلدان وتبين هذه الصيغة أن سعر الصرف التوازني لعملتين مختلفتين يساوي العالقة بين مستويات الأسعار، أي أن القوة الشرائية لعملة ما هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر

$$E_t = \frac{p_i}{p_t^*}$$

حيث ان:

E_t = سعر الصرف الذي يحدد عملة اجنبية بالنسبة للعملة المحلية

P_t = مستوى الأسعار المحلية

P_t^* = مستوى الأسعار الأجنبية

علما ان:

$$P_t = \sum \alpha_i \cdot p_{it}$$

$$P_t^* = \sum \alpha_i \cdot P_{it}^*$$

α_i : الوزن الترجيحي الخاص بالسلع المتبادلة بين البلدين

إن وجود بعض تكاليف النقل وبعض القيود المتعلقة بالتجارة الخارجية مثل التعريفات الجمركية، وباعتبار هذه العوامل ثابتة عبر الزمن فإنه يمكن صياغتها بالمعادلة على النحو التالي

$$E_t = \pi p_i / (p_t^*)$$

الصيغة النسبية لنظرية التعادل القوة الشرائية:

¹راتول محمد، الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، السنة 2018، ص

الصيغة النسبية على عكس الصيغة المطلقة تبنى على أساس الفرضيات التالية:

1. الأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل.
 2. حرية انتقال المعلومات.
 3. إزالة الحواجز التجارية التي تحد من تكافؤ الأسعار معبرا عنها بالعملتين .
- هذه النظرية تعتبر أكثر تهديدا فهي تفترض أن التغيير في سعر الصرف عبر فترة من الزمن يجب أن يكون متناسبا مع التغيرات النسبية في الأسعار في كل من الدولتين عبر نفس الفترة من الزمن، معناه حسب هذه الصيغة عندما تكون عملتين اثنتين معنيتين بالتضخم في البلد الآخر أي أن وجود التغير هو أساس في تحقيق العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والأسعار.¹

ثالثا-الانتقادات الموجهة لنظرية تعادل القوة الشرائية

ان أبرز الانتقادات الموجهة لهذه النظرية ظهرت مبكرا في سنة 1937 من طرف P.Einzing

- حيث شكك في العلاقة التي تحدد سعر الصرف من خلال مؤي السعار واعتبر ان العكس هو الصحيح بمعنى ان مستويات سعر صرف هي تؤثر في مستويات الأسعار
- أيضا العديد من الاقتصاديين انتقاداتهم الى طريقة حساب مؤشرات الأسعار ابتداء من سنوات الخمسينيات الى غاية الإسعاف بما يعرف برنامج المقارنة الدولية ICP الذي طور سنة 1991 والتي تقوم بالأشراف عليه جامعة بنسلعانيا الامريكية .
- كذلك هناك انتقادات وجهة الى الفرضيات التي تعتمد عليها نظرية تعادل القوة الشرائية كونها تفترض عدم وجود تكاليف نقل و حوافز الجمركية على ان هذه الافتراضات هي بدورها تعمل على رفع من الأسعار الداخلية للدول ومما يؤثر على سعر الصرف في النهاية بمعنى ان ارتفاع حواجز جمركية و تكاليف النقل من شأنه ان يزيد من سعر السلعة يرفع مستوى الأسعار بشكل عام مما يجعل من مقارنة القدرة الشرائية للدول غير ذي مصداقية و مما يزيد من مثابة نظرية PPA في تغيير تغيرات سعر الصرف BALASSE في عام 1964 و الذي يعكس الى قدرة الشرائية هي مؤشر يختلف من دول الغنية الى الدول الفقيرة حيث ان الدول الغنية تعرض مستويات مرتفعة من الدخل ،و هذا ما يوجد جزء منه الى الطلب تعرض مستويات مرتفعة من الدخل و هذا ما يوجد جزء منه الى الطلب على السلع و الخدمات و من ثم تحسين القدرة الشرائية على

¹أحسن جاب الله جهاد، بورورو مريم، محددات سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية (2001-2018)، مذكرة لنيل شهادة الماستر

في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، السنة 2020، ص ص14، 5.

العكس من في الدول الفقيرة او الدول النامية و التي تعرف قدرة شرائية ضعيفة مقارنة بالدول الصناعية و هذا ما يفسر بالضرورة تدهور عملات الدول النامية و الفقيرة الى حد كبير مقارنة بالعملات الرئيسية في العالم و هذا ما يتوجب من جهة أخرى دور القدرة الإنتاجية في تفسير تقلبات و هذا ما يحدث فعالية القدرة الشرائية امام القدرة الإنتاجية¹.

- تمثلت في اعتمادها على ارقام القياسية الأسعار، يعرضها لكل النواقص التي تكمن في حساب هذه الأرقام القياسية، وفي نوع الرقم المستخدم .
- وجود بعض السلع والخدمات التي لا تدخل ضمن التجارة الدولية لعدة اعتبارات .

رغم هذه الانتقادات، فان نظرية تعادل القوة الشرائية ابرزت جانب مهم من محددات أسعار الصرف من خلال اظهار العلاقة في الواقع العلمي بين الأسعار المحلية والاسعار الخارجية، خاصة في المدى الطويل كما تبرز مشكلة تطبيق نظرية تعادل القوة الشرائية بين الدول المتقدمة والدول النامية².

المطلب الثاني: طرق قياس القدرة الشرائية والعوامل مؤثر فيها

يُنَاقَشُ هذا المطلب طرق قياس والعوامل الرئيسية المؤثرة على القدرة الشرائية، مثل الدخل، والأسعار، والتضخم، والسياسات الاقتصادية وتتمثل فيما يلي.

أولاً- طرق قياس القدرة الشرائية:

تقاس القدرة الشرائية بشكل عام من خلال نصيب الفرد من إجمالي الدخل المصحح من التضخم داخل البلد، إلا أن بعض الدول تعتمد إلى تعديل هذا المؤشر من أجل دمج الخدمات التي يستفيد منها المواطنون مجاناً (التعليم والصحة نموذجاً) في الدخل المتاح. ويتعلق الأمر بمؤشر متوسط ولا يعبر بالضرورة عن حالة كل المواطنين بسبب التفاوت الحاصل في الأجور وبقية أصناف الدخل، ويعطي تطوره صورة عامة عن اتجاهات تطور القوة الشرائية داخل البلد، غير أن هذه الصورة يمكن أن تكون مضللة في بعض الأحيان إذا تركزت ثمار النمو في أيدي أقلية ولم توزع بشكل عادل بين السكان، وترتبط القدرة الشرائية اي فرد بمحددتين أساسيين هما

- **مستوي الدخل المتاح للفرد:** وتدخّل فيه جميع الموارد الممكنة مثل الأجور والتعويضات العائلية والاجتماعية وعائدات الملكية (فوائد، أرباح، إيجارات وغيرها)، ثم تخصم من إجمالي هذه الموارد الضرائب

¹سي محمد كمال، صباغ رفيقة، المالية والأزمات المالية، مرجع سبق ذكره، ص ص46،44

²راوي دنية، رايح بختية، أثر التضخم المالي على القدرة الشرائية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص محاسبة وجباية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2017-2018، ص 83

المدفوعة للدولة والاقتراعات الإجبارية (التأمين على المرض والمساهمة في صناديق التقاعد)، كما أن سلم الرواتب والأجور يعدل من قبل الجهات الدولية والشركات الكبرى ومن قبل بعض الحكومات بناء على التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

- **مستوى العام للأسعار:** يقاس من خلال مؤشر أسعار المستهلك، حيث تتناسب القدرة الشرائية للعملة عكسياً مع مقدار التغير في مؤشر أسعار المستهلك، ويعرف بمؤشر تكاليف المعيشة، مما يعني أنه إذا ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين، فإن القدرة الشرائية لنفس الأموال تنخفض، والعكس صحيح، ومؤشر أسعار المستهلكين هو مؤشر اقتصادي واجتماعي جارٍ معد لقياس التغيرات عبر الزمن في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات (المنتجة والمستوردة) التي تحصل عليها الأسر أو تستخدمها أو تدفع لقاء استهلاكها، فهو مؤشر إحصائي يقيس تغيرات الأسعار والخدمات المشتراة من قبل المستهلك بين فترة وأخرى، ولذلك فهو يعبر عن القوة الشرائية للعملة، ويوضح اتجاهات التضخم، ويستتبط به السعر الثابت في الحسابات الاقتصادية القومية. وهناك عدة أنواع لهذا المؤشر ومنه العام الذي يطلق عليه CPI ومنه الخاص بالمناطق الحضرية ويطلق عليه U-CPI ومنه الخاص بأنواع محددة من السلع الأساسية يطلق عليه C-CPI¹

ثانياً-العوامل المؤثرة في القدرة الشرائية:

أبرز العوامل التي تؤثر على القدرة الشرائية تتمثل فيما يلي:

- **الدخل المتاح:** الذي يشمل كافة المداخل الصافية للأفراد والأسر سواء كانت ناتجة عن أجور ومرتببات أو فوائد وأرباح أو عائدات مساهمات وغيرها، ويعد أصحاب الدخل الثابتة أكثر عرضة لمخاطر تذبذب القوة الشرائية خاصة عندما تكون نسبة التراجع في القوة الشرائية أكبر من نسبة المداخل الحقيقية².
- **التضخم:** يؤدي ارتفاع أسعار السلع إلى انخفاض قيمة العملة، الأمر الذي يساهم في انخفاض القوة الشرائية، فالقدرة الشرائية للمواطن هي في عاقبة عكسية مع المستوى العام للأسعار.

وتعد دخول أفراد المجتمع بمختلف شرائحه هي الأكثر تأثراً نتيجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، حيث تؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار إلى زيادة الدخل الحقيقية لفئة قليلة في المجتمع تشمل فئة المنتجين

¹ *فايزة بولعجين، نوال بيزاز، قراءة في أسباب انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر، المجلة الدولية في الاقتصاد واستراتيجيات الأعمال، ميلة، الجزائر، العدد 01، سنة 2021، ص 14

² محمد عادل قصري، كمال كرمة، القدرة الشرائية في الجزائر -أسباب التراجع وإجراءات المعالجة-دراسة تحليلية، المجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، الجزائر، العدد 01، 2023، ص 229

وأصحاب رؤوس الأموال، نظرا للأرباح الطائلة التي تحققها، والناجمة عن الزيادة في الطلب على منتجاتها والتغيرات المستمرة في أسعارها.

وفي نفس الوقت تزداد معاناة الفئة الثانية، والتي تمثل غالبية أفراد مجتمع وتضم أصحاب الدخل الثابتة وأصحاب المعاشات التقاعدية، وهي الطبقة المتوسطة والضعيفة، ومحلة السندات، وأصحاب ودائع التوفير وغيرهم من الأفراد الذين تقل دخولهم الحقيقية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم، وفي الغالب يؤدي تدهور القدرة الشرائية للمواطن إلى انتشار أشكال الفساد الإداري مثل الرشوة.¹

■ **اعتبارات العملة:** حيث يؤدي التقلب المستمر في أسعار صرف العملات التغير في قوتها الشرائية، فارتفاع أسعار السلع في دولة ما سيؤدي بالضرورة إلى ارتفاع قيمة عملتها، مقارنة بقيمة عملة دولة أخرى، إلا أن ذلك لن يؤثر على القوة الشرائية للسلع المحلية بشكل مباشر، إنما سيؤثر على الشركات التي تتعامل بدورها مع موردين خارجيين الأمر الذي سيتسبب بارتفاع كلفة استيراد البضائع بالنسبة لهذه الشركات، مما يؤدي بدوره إلى رفع أسعار البضائع المستوردة من الأسواق الخارجية على المستهلك المحلي، بالتالي إلى تقلص القدرة الشرائية التي ستساهم بدورها في التضخم وما يليه من مؤشرات اقتصادية خطيرة.

■ **تسهيلات الائتمانية:** يعد التسهيل الائتماني للأفراد والشركات واحدا من العوامل المؤثرة على القدرة الشرائية، حيث تتناسب هذه العملية تناسباً طردياً مع حجم الائتمان الممنوح من البنوك للأفراد والشركات، فكلما زادت القروض الممنوحة، زاد إيراد البنوك من فوائد هذه القروض، مما يساهم في تحريك عجلة الاقتصاد من خلال الإنفاق، إضافة إلى ارتفاع نصيب الأفراد من الناتج المحلي الإجمالي.

■ **التوقعات الاقتصادية:** تنخفض قيمة العملة في اقتصاد دولة ما بانخفاض المؤشرات الاقتصادية الأساسية لهذه الدولة، ويعتبر بيع التجزئة، والناتج المحلي الإجمالي إحدى هذه المؤشرات، ومن الجدير بالذكر أن نسبة البطالة ترتفع بتأخر النمو الاقتصادي كما يؤثر تأخر النمو سلباً على العملة ويؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية لها.²

■ **العجز التجاري:** ينشأ العجز التجاري للدولة عندما ترتفع قيمة السلع المستوردة عن قيمة السلع المصدرة، وهو

¹ نادية العقون، دراسة تحليلية لأثر سعر الصرف الرسمي على القوة الشرائية للعملة-حالة الجزائر (1970-2019)، مجلة الاقتصاد الصناعي، باتنة (الجزائر)، العدد 02، السنة 2021، ص 100

² فايزة بولعجين، نوال بياراز، قراءة في أسباب انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر، نفس المرجع السابق، ص ص 24، 25

الامر الذي يؤدي الى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل عملة الدولة الشريكة، وفي المقابل فان ارتفاع الطلب على السلعة منتجة في بلد ما يرفع قيمة عملة هذا البلد وبالتالي قوتها الشرائية.¹

المطلب الثالث: عوامل انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر وإجراءات متخذة للرفع منها
أولاً: عوامل انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر

تعد مشكلة تراجع القدرة الشرائية من اهم التحديات التي تواجهها الحكومة الجزائرية اذ سوف نذكر اهم العوامل التي ساهمت في انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر نجد:

1. التضخم:

تتأثر القوة الشرائية للنقود بالتغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات في السوق، ذلك أن قيمة النقود تتحدد بكمية (أو مقدار) السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بوحدة نقدية واحدة في زمان ومكان معينين، وعندما ترتفع أسعار السلع والخدمات في السوق (من جراء زيادة الطلب عليها أو نقص المعروض منها)، فإن ذلك يعني أن وحدة النقود التي كانت تشتري كمية معينة من السلع والخدمات لم يعد بوسعها شراء نفس الكمية من السلع والخدمات ، وهو ما يحصل حالياً في السوق الجزائرية حيث تراجعت القدرة الشرائية بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار أي ارتفاع نسبة التضخم (على غرار دول العالم) .

2. انخفاض قيمة العملة الوطنية: شهدت العملة الوطنية خلال السنوات الأخيرة (سنة 2022 شهدت ارتفاع

ملحوظ) تراجعاً بسبب جملة من العوامل أهمها

- تراجع المداخيل الوطنية من العملة الصعبة الناتج عن تراجع أسعار المحروقات في السوق الدولية، ما أدى إلى تآكل احتياطي الصرف ومن ثم تراجع قيمة الدينار (تراجع أسعار البترول يقود إلى تراجع سعر صرف الدينار مقابل الدولار).

وجود عرض كبير للدينار في السوق الموازية في مقابل زيادة الطلب على العملات الأجنبية خاصة اليورو والدولار (آلية العرض والطلب)، الأمر الذي أدى تراجع قيمة العملة الوطنية.²

¹ نادية العقون ، دراسة تحليلية لأثر سعر الصرف الرسمي على القوة الشرائية للعملة-حالة الجزائر (1970-2021) ،نفس المرجع السابق ، ص 101

² محمد عادل قصري، كمال كرمة، القدرة الشرائية في الجزائر -أسباب التراجع وإجراءات المعالجة-دراسة تحليلية، نفس المرجع السابق، ص 230ص232

الجدول 1-1: سعر الصرف الدينار مقابل الأورو والدولار الأمريكي خلال الفترة (2010-2023)

Intitulé	Devise	Base	2010	2011	2012	2013	2014	2015
US DOLLAR	USD	1	74,4041	72,8537	77,5519	79,3809	80,5606	100,4641
EURO	EUR	1	99,1927	102,2154	102,1627	105,4374	106,9064	111,4418
2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	
109,4654	110,961	116,6169	119,3606	126,8288	135,1064	142,0032	135,8477	
121,1766	125,3231	137,6864	133,7058	144,8804	159,7558	149,5768	146,8507	

مصدر: تاريخ الاطلاع 2024/04/17 ' <https://www.bank-of-algeria.dz/> احصائيات البنك الجزائر تم التصفح من خلال الموقع:

بتوقيت 14:20

3. تداعيات جائحة كورونا 2019: حيث مست تداعياتها مختلف اقتصادات العالم لما يقارب الثلاث سنوات. فالعديد من المواد ذات الاستهلاك الواسع وغيرها، عرفت ارتفاعا في أسعارها بسبب وجود أزمات سلسلة التوريد في العالم، وبسبب ظروف صحية أصبحت تنتج أقل مما كانت عليه قبل جائحة كورونا، ما ساهم في خفض المعروض السلعي في العالم، ومن المعلوم أن قلة العرض تؤدي الى ارتفاع الأسعار، وبالموازاة مع ارتفاع أسعار الطاقة، ارتفعت تكلفة الشحن والنقل وحتى تكلفة كراء الحاويات، لذلك ارتفع سعر السلع التي تستوردها الجزائر في إطار ما يسمى بالتضخم المستورد، أما ارتفاع سعر السلع المنتجة محليا فمرتبط بارتفاع سعر العديد من المواد الأولية اللازمة لتصنيع تلك السلع المستوردة، ما أوجد صعوبة كبيرة في ضبط تكلفة الشراء أو تكلفة المدخلات الأساسية لهذه المواد¹.

4. المضاربة والاحتكار:

لا تختلف التفسيرات والتحليلات بأن ارتفاع الأسعار محليا (في الجزائر) وما نجم عنه من تراجع في القدرة الشرائية كان سببه الرئيس والأهم هو ارتفاع معدل التضخم، وتراجع سعر صرف العملة الوطنية، وإسقاطات جائحة كورونا 2019 على ميزانية العائلات (نفقات الأسر)، وتراجع المعروض السلعي والخدماتي، لكن ذلك لا يخفي وجود عامل آخر يلعب دور كبير في التأثير على معطيات السوق وبالتالي التأثير على مستويات الأسعار وهو عامل التوزيع الناتج عن فعل المضاربة والاحتكار الذي اتخذته بعض التجار "سماسرة الأسواق" لتعظيم أرباحهم على حساب القدرة الشرائية للمستهلكين الجزائريين، في تحدي واضح لقواعد الممارسات التجارية التي تخضع لقانون العرض والطلب، ما دفع الجهات الوصية للتدخل وسن قانون مكافحة المضاربة .

ويقصد بالمضاربة هنا بالمضاربة غير المشروعة التي تشمل كل تخزين أو إخفاء للسلع أو البضائع بهدف إحداث ندرة في السوق واضطراب في التموين، وكل رفع أو خفض مصطنع في أسعار السلع والبضائع، كما يعتبر من قبل

¹فايزة بولعجين، نوال بيزاز، قراءة في أسباب انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر، نفس المرجع السابق، ص 28

المضاربة غير المشروعة ترويج أخبار كاذبة أو مغرضة عمدا بين الجمهور بغرض إحداث اضطراب في السوق، ورفع الأسعار بطريقة مبالغتها وغير مبررة.¹

5. خفض الواردات:

فانعكاس خفض الواردات من 92 مليار دولار إلى 02 مليار دولار في سنة ونصف يستدعي وقف دخول العديد من المنتجات، ما أدى إلى قلة في المعروض السلعي، ما ينعكس على سعرها، لتشهد ارتفاعا محسوسا في السوق، مؤكدا أن سياسة خفض الواردات تهدف في الأساس الى المحافظة على احتياطي الصرف من العملة الصعبة وتشجيع المنتج المحلي، فالتكلفة يتحملها المواطن من خلال ارتفاع الأسعار، فعند وقف استيراد بعض المواد الاستهلاكية ومع القول بأن الجزائر ستنتجها محليا، يتحمل المواطن عبء الأسعار طوال المدة الفاصلة بين وقف الاستيراد وإطلاق صناعة المنتجات المعنية بإنتاجها أو تصنيعها محليا. فاهم أولويات الحكومة اليوم، هو المحافظة على احتياطي الصرف حتى ال ينزل أقل من 12 مليار دولار، ألن صندوق النقد الدولي يقيم قوة الدولة اقتصاديا وابتعادها عن المديونية باحتياطي صرف يغطي احتياجات الدولة من الاستيراد لحوالي 22 إلى 22 شهرا، بمعنى أن الجزائر تستورد 02 مليار دولار، يجب أن يكون احتياطي الصرف عندها في حدود هذا العدد أو أكثر، لتلبية احتياجات الجزائر لمدة 22 شهرا، ما يبعدها عن خيار المديونية. لذلك تعمل الجزائر على خفض الواردات ورفع الصادرات التي ال نعرف إن كان التصدير من فائض السلع أو من احتياجات السوق²

الجدول 1: الواردات خلال فترة من 2010 الى غاية 2022

السنوات	معدل الواردات	السنوات	معدل الواردات
2010	-38,885	2017	-48,981
2011	-46,927	2018	-48,573
2012	-51,569	2019	-44,632
2013	-54,987	2020	-35,547
2014	-59,67	2021	-37,466
2015	-52,649	2022	-38,868
2016	-49,437		

¹محمد عادل قصري، كمال كرم، القدرة الشرائية في الجزائر -أسباب التراجع وإجراءات المعالجة-دراسة تحليلية، نفس المرجع السابق، ص

²بولعجين فايذة، نوال ببرز، قراءة في أسباب انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر، نفس المرجع السابق، ص 29

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على: احصائيات البنك المركزي تم تصفحه من خلال الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الاطلاع 2024/04/17 بتوقيت 16:52¹

6. ارتفاع أسعار مختلف المواد الاستهلاكية:

من الواضح أن تأثير ارتفاع أسعار الأغذية يبلغ أشد درجاته بالنسبة للفقراء الذين يعتمدون على الأغذية المشتراة، فارتفاع الأسعار ال يؤثر فقط على استهلاكهم الغذائي من حيث الكمية والنوعية، بل يؤثر أيضا على إنفاقهم بوجه عام، وقد كان أوضح مؤشر لهذا التأثير السلبي هو حالة الاضطراب الاجتماعي وأعمال الشغب التي اندلعت في مختلف أنحاء العالم نتيجة للارتفاع الحاد في أسعار الأغذية، فارتفاع سعر المواد الأولية في السوق العالمية، يستدعي رفع الدعم الحكومي للمصنعين بالموازاة مع هذا الارتفاع، لان المصنع سيواجه صعوبة لضبط تكلفة مادة معينة، ومحاربة المضاربة والبيروقراطية، فارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية هو نتاج لكل ما سبق.

7. انخفاض الأجور:

إن العلاقة مستوى المعيشة بالأجر علاقة طردية وإيجابية، فالدخل الجيد يؤدي إلى مستوى معيشة جيد، ولا يمكن قياس مستوى المعيشة فقط بمقدار الأجر أو الدخل فقط، بل هناك مؤشرات أخرى، وفي ظل هذا الصراع بين الدخل وارتفاع الأسعار وتدهور المعيشة يسعى الأجير للبحث عن طرق لزيادة مداخيله حتى لو تطلب اللجوء للعمل الإضافي الموازي، فقد قفزت أسعار السلع الغذائية واسعة الاستهلاك بنسب فاقت 100 بالمائة في العديد من الأصناف خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2021، بينما ارتفع الحد الأدنى للأجور في الجزائر بمقدار 2000 دينار جزائري، أي ما يعادل حالياً 14.69 دولارا بسعر الصرف الرسمي خلال الفترة نفسها، وتحديداً من 18 ألف دينار (132.21 دولارا) في سنة 2012 إلى 20 ألف دينار 146.9 دولار في سنة 2021، وهو ارتفاع هزيل لا يضمن ولا يغني من جوع، احتلت الجزائر المرتبة الـ 103 عالمياً من بين 109 دول في تصنيف متوسط صافي الراتب الشهري، بمتوسط دخل بلغ 245.36 دولارا شهرياً، متفوقة بذلك فقط على مصر (223.51 دولارا شهرياً) وسورية (75.98 دولارا شهرياً) التي احتلت المرتبة الاخيرة وحاليا الأجر الأدنى الوطني المضمون يساوي حوالي 150 دولار وهو ما يقابل دخل الفئات الأجيعة الدنيا ويعتبر غير كاف وهذا ما يؤثر على تدهور الدخل الفردي نظرا لتأكل القوة الشرائية للدينار الجزائري من جراء الانخفاض المستمر.²

ثانيا: الإجراءات المتخذة للرفع من القدرة الشرائية في الجزائر:

¹: <https://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الاطلاع 2024/04/17 بتوقيت 16:52

²بولعجين فايزة ونوال بيراز ، قراءة في أسباب انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر ، نفس المرجع السابق ، ص ص 31 ، 32

تم اتخاذ خطوات ملموسة للحدّ من تراجع القدرة الشرائية للفرد الجزائري وتشمل هذه الإجراءات فيما يلي:

- (1) رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون من ثمانية عشر (18) ألف دينار جزائري إلى عشرون (20) ألف دينار جزائري أي زيادة ألفا دينار جزائري بداية من شهر جوان 2020
- (2) الغاء كلي للضريبة على الدخل الإجمالي للموظفين الذين لا تتجاوز أجورهم ثلاثون (30) ألف دينار جزائري شهريا بداية من شهر جوان 2020
- (3) تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي للموظفين (تخفيف الضغط الجبائي على الأجور التي تفوق ثلاثون ألف دينار جزائري) بداية من أول شهر من السنة (2022) ساهم في زيادة أجورهم الاسمية، والتي تختلف قيمتها من موظف إلى أخرى (زيادة الأجور الاسمية وليس الحقيقية رغم أنه مفيد، إلا أنه لا يحل مشكلة تدهور القدرة الشرائية إلا إذا أقرت بزيادة مماثلة في الانتاج، لأن طرح المزيد من النقود في السوق معناه مزيد من الطلب مقابل عرض محدود، هذا الأمر قد يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، لهذا من المهم جدا زيادة العرض من خلال زيادة الإنتاج لإحداث التوازن في السوق).
- (4) زيادة منح ومعاشات المتقاعدين بنسب تتراوح ما بين 02 إلى 10% ابتداء من شهر ماي 2021.
- (5) تعديل الشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين: حيث تم في السنة (2022) رفع النقطة الاستدلالية في شقها العمودي من خلال زيادة عدد نقاط الرقم الاستدلالي الأدنى لكل صنف (50 نقطة) مما نجم عنه زيادة في الراتب الأساسي ومن ثم حدوث زيادات في المنح والتعويضات وهذا ما أدى إلى زيادة الأجور الصافية المدفوعة (الاسمية)، وفي شقها الأفقي من خلال زيادة عدد نقاط الرقم الاستدلالي للدرجات تختلف حسب كل درجة ليعاد تعديلها مرة ثانية على مدى سنتين، حيث تم إضافة 75 نقطة استدلالية في السنة (2023)، و من المنتظر إضافة 75 نقطة استدلالية للسنة الحالية (2024)، لينجر عن ذلك زيادات في الأجور الاسمية تتراوح ما بين أربعة آلاف وخمسمائة دينار جزائري إلى ثمانية آلاف وخمسمائة دينار جزائري وذلك حسب الرتب، والتي سيستفيد منها 2.8 مليون عامل ومتعاقد.
- (6) تقديم إعانات للعاطلين عن العمل بهدف تحسين وضعهم المعيشي من خلال منحة البطالة وتسوية وضعية العمال المؤقتين حيث تم تثبيتهم في مناصب دائمة الأمر الذي مكّن من تحسين وضعهم المعيشي وقدرتهم الشرائية.
- (7) إقرار البيع المباشر للمنتجات من الفلاح إلى المستهلك حيث رخصت وزارة التجارة وترقية الصادرات للفلاحين ببيع منتجاتهم مباشرة إلى المستهلكين دون المرور عبر الوسطاء وذلك للحد من المضاربة والاحتكار، وهذا ما يمكن المستهلك من الحصول على السلع المرغوبة بسعر أقل مما لو حصل عليها بوجود وسطاء تجاريين، وبالرغم من

أنّ هذا الإجراء يمكن أن يحسّن من وضعية الأسعار بالنسبة للمستهلك إلا أنه لا يخلو من بعض التحديات كونه صعب التجسيد والنجاح لعدم قدرة الفلاحيين على طرح منتجاتهم في السوق مباشرة لأن أغلبهم لا يملكون الوقت الكافي للنزول إلى الأسواق واهمال حقولهم (المتابعة اليومية للمحاصيل، الجني... الخ)، فضلا عن عدم امتلاك بعضهم لوسائل نقل البضائع والمنتجات، ناهيك عن أنّ أغلبهم يفتقد لمعرفة آليات عمل أسواق التجزئة، ضح بعض الدواوين الفلاحية (مثل ديوان اللحوم، ديوان الحبوب و الخضر) كميات كبيرة من المخزون في الأسواق للحد من الندرة، والدفع بالأسعار نحو الانخفاض.

(8) المحافظة على سياسة الدعم الاجتماعي: حيث تتحمل الخزينة العمومية أثر ارتفاع أسعار بعض المواد الاستهلاكية في الأسواق العالمية، الأمر الذي من شأنه أن يخفف من حدة تراجع القدرة الشرائية محليا؛ إقرار قانون مكافحة المضاربة الذي من شأنه أن يحد من الممارسات غير التجارية التي ساهمت في لهديب الأسعار، بما ينعكس إيجابا على المستهلكين وتجميد الضرائب والرسوم المفروضة على المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، لاسيما تلك الضرائب التي تضمنها قانون المالية للسنة (2022).

(9) تحضير مشروع قانون تسقيف هوامش الربح للتجار يراعي مصالحهم ومصالح المستهلكين بموجب هذا المشروع يصبح التجار ملزمون بتسويق وبيع منتوجاتهم بهامش ربح معقول حيث لا مجال للغلو والاستغلال، وبالرغم من أن هذا الإجراء يمكن أن يساهم في تراجع أسعار العديد من المنتجات بما ينعكس إيجابا على القدرة الشرائية للمستهلكين، إلا أنه يمكن أن يكون سببا في ظهور مشاكل في العملية التجارية (مثل اختفاء بعض المنتجات من الأسواق بدافع غياب التحفيز)، لهذا من المهم جدا التعامل مع هذا الإجراء بنوع من الحذر والاحتراكية حين تطبيقه تجدر الإشارة أنّ زيادة أجور ومنح عمال القطاع الخاص، والقطاع الاقتصادي تخضع للاتفاقيات الجماعية بين المتعامل، والشريك الاجتماعي.¹

¹ محمد عادل، قصري وكمال كرمة، القدرة الشرائية في الجزائر -أسباب التراجع وإجراءات المعالجة-دراسة تحليلية، نفس المرجع السابق، ص ص 235،236.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل الى مفاهيم أساسية للسعر الصرف في المبحث الأول من بينها وظائف وأنظمة سعر الصرف والعوامل المؤثر فيه وأثر السياسات الاقتصادية على سعر الصرف وفي المبحث الثاني تناولنا أساسيات حول القدرة الشرائية طرق قياسها والعوامل مؤثر فيها وعوامل انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر

وإجراءات متخذة للرفع منها، ومن خلال هذا الجانب النظري تبين لنا ان سعر الصرف أحد أهم العوامل المؤثرة على القدرة الشرائية حيث تلعب تقلبات العملة دورًا هامًا في تحديد قيمة المال ومدى قدرته على شراء السلع والخدمات بشكل عام، يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية إلى انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين المحليين، وذلك لأن السلع والخدمات المستوردة تصبح أكثر تكلفة وعليه، فإنّ تغيرات سعر الصرف يمكن أن يكون لها تأثير كبير على رفاهية الأفراد ومستوى معيشتهم ، يُعدّ فهم العلاقة بين سعر الصرف والقدرة الشرائية أمرًا ضروريًا للأفراد والحكومات والشركات التي تسعى إلى اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة ، فإنّ الحفاظ على استقرار سعر الصرف يُعدّ أحد أهم العوامل لضمان استقرار القدرة الشرائية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

الفصل الثاني

دراسة أثر تغير سعر الصرف في الجزائر على القدرة
الشرائية-دراسة قياسية خلال الفترة (2010-2023)

تمهيد:

واقع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر يعكس العلاقة بين سعر الصرف والقدرة الشرائية فالقدرة الشرائية في الجزائر أصبحت ضعيفة جدا وهو ما يؤكد تدهور قيمة الدينار أمام باقي العملات الدولية، ولعل السبب الرئيسي في ذلك يمكن ان يكون التخفيض المستمر في قيمة الدينار الجزائري كإجراء حتمي تلجأ إليه الحكومة الاحتواء أثر الصدمات النفطية وتراجع إيرادات المحروقات وانكماش الاحتياطيات من العملة الصعبة وتدهور النشاط الاقتصادي وعدم تنوعه، وهذا التراجع والانهيال في قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة بشكل مباشر، كما يرفع أسعار السلع المصنعة محليا والتي تستخدم مدخلات مستوردة في انتاجها (مواد أولية، سلع وسيطة/ تجهيزات وغيرها)، وهو ما يؤدي في النهاية الى ارتفاع معدلات التضخم ومن ثم تدهور القوة الشرائية، بما له من تبعات على الاستقرار الاجتماعي والسياسي للبلد.

في هذا الفصل سنتطرق الى مبحثين هما:

المبحث الأول: دراسة تطور سعر الصرف الرسمي ودراسة واقع القدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة (2010-2023).

المبحث الثاني: دراسة قياسية لعلاقة سعر الصرف والقدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)

المبحث الأول: دراسة تطور سعر الصرف الرسمي والموازي ودراسة واقع القدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة (2010-2023).

سنقوم بدراسة تطور سعر الصرف الرسمي والموازي، بالإضافة إلى دراسة واقع القدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة من عام 2010 إلى عام 2023، سنحلل كيفية تغير سعر الصرف الرسمي والموازي للعملة الوطنية مقابل العملات الأخرى خلال هذه الفترة، ونبحث في تأثير ذلك على القدرة الشرائية للفرد والمجتمع في الجزائر، سنقوم أيضاً بتحليل العوامل التي قد تكون وراء هذه التغيرات.

المطلب الأول: وضعية سعر الصرف في الجزائر

تتميز الجزائر وعلى غرار العديد من البلدان النامية بتواجد سوقين للنقد الأجنبي ، احدهما رسمي و هي سوق منظمة و خاضعة لرقابة البنك المركزي ، و الأخر هو سوق غير رسمي تسمى بالسوق الموازية أو السوداء ، و رغم أن القانون الجزائري يعتبر البنوك التجارية هي فقط المرخص لها لبيع و شراء النقد الأجنبي ، إلا أن الواقع يظهر الإقبال الكبير على الأسواق الموازية على حساب السوق الرسمي ، و تباعدها بشكل كبير عن الأسعار الرسمية، و هو ما شكل تحديا كبيرا أمام السلطات التي تؤكد مرارا و تكررا تصميمها على محاربة الأسواق الموازية و القضاء عليها لكنها فشلت في تحقيق ذلك.و هذا ما أدى الى ظهور نوعين سعري الصرف الرسمي و الموازي.

أولاً: تعريف سعري الصرف الرسمي والموازي

سعر الصرف الرسمي: هو سعر الصرف المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية وذلك السعر التي يحدده البنك المركزي كسعر رسمي لها وسعر الصرف الموازي: هو سعر المعمول به في أسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر الصرف اسمي في نفس الوقت ولنفس العملة وفي نفس البلد.¹

ثانياً: تجاذب سعري الصرف الرسمي والموازي

إن سياسة الصرف المتبعة خاصة بعد تطبيق سياسات التعديل الهيكلي المتضمنة ضمن بنودها تخفيض قيمة الدينار الجزائري على مراحل ، أدت إلى تراجع سعر الصرف في السوق الموازي ، كما أن إتاحة الصرف للمؤسسات المختلفة بما فيها المؤسسات الخاصة عن طريق السوق النظامي لتمكينها من استيراد حاجيات وفق ضوابط محددة ، و إعادة المنحة السياحية السنوية للأشخاص الطبيعيين و ذوي المهمات المحددة ، أدى إلى تقلص الطلب على الصرف من السوق الموازي بجزء معتبر و هذا ما سمح بالثبات النسبي لسعر الصرف في السوق الموازية و اقترابه من السعر

¹ محمد بن البار ،قياس اثر سعر الصرف على عرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1970-2018) ، مجلة الإنسانية و الاجتماعية

الرسمي خاصة بالنسبة للفرنك الفرنسي قبل سنة 2002 ، باعتباره العملة الأكثر طلبا آنذاك، وقد كان متوسط سعر الصرف في السوق الموازية وصل حدوده إلى 16 دج للفرنك الفرنسي الواحد خلال فترة التسعينات ، أي ما يقارب :
السعر الرسمي ، وهذا ما أدى إلى

-كتلة نقدية كبيرة من العملة الصعبة بحوزة الأشخاص وخاصة المهاجرين الجزائريين تدور في فلك السوق الموازي دون أن تتمكن البنوك التجارية استيعاب في حسابات جارية بالعملة الصعبة أو بتحويلها إلى الدينار، لكون أسعار الصرف في البنوك منخفضة مقارنة بالسوق الموازي.

- تفضيل الأجانب القادمين إلى الجانب من صرف عملات في السوق الموازي بدل السوق الرسمي بسبب فارق السعر

- هروب حجم غير معروف من الأموال بالعملة الصعبة من الجهاز المصرفي الحكومي بسبب التسهيلات التفضيلية في التمويل بالعملة الصعبة الذي تستفيد منه بعض مؤسسات القطاع الخاص و الأشخاص الطبيعيين و إعادة بيعها بالدينار في السوق الموازي و تحصيل الفرق بين سعر الاستلام وسعر البيع¹.

ثالثا: آثار سوق الصرف الموازية على الاقتصاد الوطني

يعتبر سعر الصرف الموازي مقياس الفعلي والحقيقي للقيمة الخارجية للعملة، أنه يتحدد وفق قوى العرض و الطلب الحقيقيين على العملة الوطنية و العملات الأجنبية الأخرى، كما يدعو صناعات السياسة الاقتصادية في البلدان النامية إلى تعديل الأسعار الرسمية على الموازية عبر توحيدها، لان استخدام الأسعار الرسمية في التحليل الاقتصادي سيقود إلى 10 نتائج مظلمة، أما استخدام الأسعار الموازية فيقود لنتائج صحيحة و واقعية مثلا:

○ إثبات تحقيق إحدى نظريات تحديد سعر الصرف وهي نظرية تعادل القوة الشرائية وهو الأمر الذي يستحيل في ظل استخدام الأسعار الرسمية²

○ اعتماد الأسعار الموازية في تحليل آثار تخفيض قيمة العملة على الناتج تبين أن لها آثار توسعية، أما استخدام الأسعار الرسمية فتوضح أن لها آثار انكماشية

¹ ابن عطية كريم ،عبد الرحمان حبيب ، تأثر القدرة الشرائية بسعر الصرف دراسة قياسية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد كمي، جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم، الجزائر،(2022،2023)، ص 75

² " عبد الحميد مرغيث ،" أسواق الصرف الموازية في الجزائر " ، المطبوعات الجامعية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة جيجل ، الجزائر ، 2016 ، ص ص 4 ، 5.

- إضعاف فاعلية السياسة النقدية في مكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار نظرا لت ازيد أجواء عدم اليقين التي يعمل في ظلها البنك المركزي.
- اتساع الفجوة بين سعر الصرف الموازي والسعر الرسمي يزيد احتمالات إجراء تخفيض في قيمة العملة الوطنية، بما لهذا الإجراء من سلبيات كالتضخم وتأثير الميزانيات، فقد أوضحت إحدى الأبحاث بان الرقابة على الصرف يكون لها تأثير على سعر الصرف الرسمي في الآجل القصير فقط، أما في الآجل الطويل فان السعر الرسمي البد أن يعدل ويصحح على السعر الموازي، وهذا ما حدث للجزائر في التسعينات فقد كان من بين مبررات تخفيض قيمة الدينار هو تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والموازي التي ت ازيدت بشكل حاد.
- تنامي أنشطة الجريمة والفساد وتمويل الإرهاب: لكون هذه الأسواق الموازية بعيدة عن الرقابة والتعاملات فيها تتم بالتراضي ولا تستدعي إجراء تحقيقات حول مصدر الأموال المحولة، وهو ما من شأنه أن يعمق من ظاهرة تبييض الأموال وتزوير العملة.
- توليد بيئة مالية واقتصادية سلبية تضعف من مناخ الاستثمار الأجنبي كما تشجع من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج عبر قنوات غير رسمية وغير مصرفية.
- السوق الموازية تؤدي إلى ت ازيد معدل التهرب من دفع الضرائب والرسوم والغرامات وهذا يعني أن جانبا من الدخل يتم توليده داخل الاقتصاد ال يدفع عنه ضرائب حيث تفقد الحكومة إيرادات كبيرة قد يترتب عليها عجز في الموازنة العامة للدولة وخسارة فرص الحصول على إيرادات عامة إضافية.¹

المطلب الثاني: تطور سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة لأورو ودولار

خلال فترة الزمنية من 2010 الى غاية 2023 شهدت الجزائر تقلبات وتطورات متعددة في سعر الصرف، سواء الرسمي او الموازي بالنسبة للعملة الصعبة الأورو والدولار وذلك نتيجة لعوامل مختلفة ومتعددة في الاقتصاد الوطني والتغيرات التي طرأت في العالم.

¹ عزوز علي، " الاقتصاد الموازي و السياسات المضادة لها في الجزائر، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، بالمركز الجامعي سعيدة ، 2008 ، ص 17.

أولاً: تطور سعر الصرف الرسمي والموازي مقابل الدولار الأمريكي.

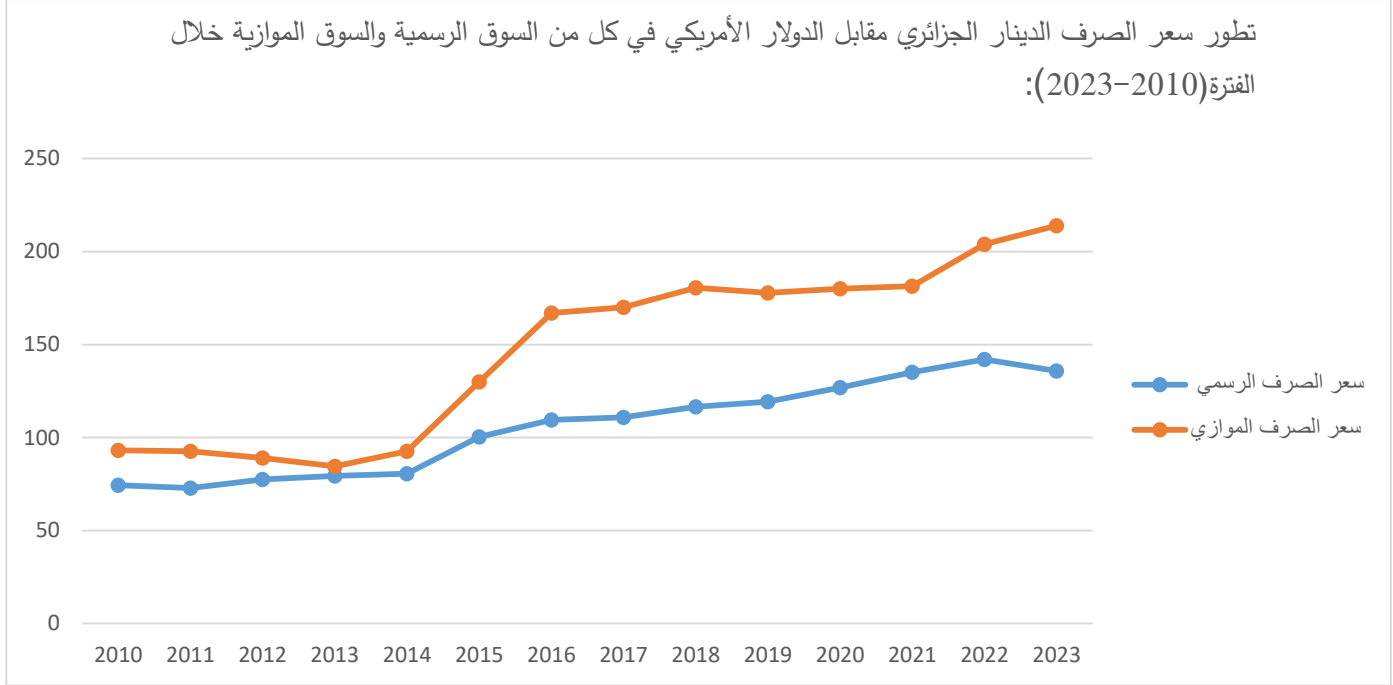
الجدول 1-2 يبين لنا تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في كل من السوق الرسمية والسوق الموازية خلال الفترة(2010-2023):

السنوات	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي
2010	74,4041	93,2
2011	72,8537	92,6
2012	77,5519	89
2013	79,3809	84,5
2014	80,5606	92,65
2015	100,4641	130
2016	109,4654	167
2017	110,961	170
2018	116,6169	180,50
2019	119,3606	177,89
2020	126,8288	180
2021	135,1064	181,50
2022	142,0032	204
2023	135,8477	214

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على: احصائيات البنك المركزي تم تصفحه من خلال الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz> و <https://www.ennaharonline.com> تاريخ الاطلاع

18:58 التوقيت 2024/05/09

الشكل 1-2: تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في كل من السوق الرسمية والسوق الموازية خلال الفترة(2010-2023)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel

تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في كل من السوق الرسمية والسوق الموازية خلال الفترة 2010-2023:

خلال الفترة من 2010 إلى 2014، شهد سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي تطورات هامة في السوق الرسمية والسوق الموازية، يجب الانتباه إلى أن السوق الموازية تعتمد على التداول غير الرسمي ويكون فيها تحديد الأسعار بناءً على العرض والطلب وبعيداً عن تدخل الحكومة، بينما يتم تحديد سعر الصرف في السوق الرسمية بواسطة البنك المركزي حيث شهد سعر الصرف الرسمي استقراراً نسبياً خلال الفترة (2010-2014)، تراوح ما بين 70 و 80 ديناراً جزائرياً للدولار الأمريكي، يعود هذا الاستقرار إلى حد كبير إلى تدخلات بنك الجزائر المركزي في السوق، اما بالنسبة لسعر الصرف في السوق الموازية شهد تقلبات كبيرة خلال الفترة 2010-2014، حيث تراوح ما بين 80 و 100 ديناراً جزائرياً للدولار الأمريكي، تعود هذه التقلبات إلى عدة عوامل، من أهمها ارتفاع الطلب على الدولار الأمريكي من قبل الجزائريين المقيمين في الخارج والمستوردين وانخفاض الثقة في الدينار الجزائري بسبب العجز التجاري الكبير للبلاد اضافة لانتشار ظاهرة المضاربة على العملات، من سنة 2015 ارتفع الدولار الأمريكي

حيث بلغ سعر دولار الواحد 100,46 دينارًا جزائريًا في السوق الرسمي اما بالنسبة لسوق موازي بلغ سعر دولار الواحد 130 دينارًا جزائريًا وذلك بسبب انهيار أسعار النفط العالمية في عام 2015 أدى هذا الانهيار إلى انخفاض كبير في إيرادات الجزائر من الصادرات، مما أثر سلبيًا على قيمة الدينار تراجع احتياطات النقد الأجنبي ساهمت هذه العوامل في زيادة الضغوط على الدينار الجزائري و إصلاحات اقتصادية حيث بدأت الحكومة الجزائرية في عام 2015 في تنفيذ إصلاحات اقتصادية بهدف تنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الاستثمار، لكن لم تثمر هذه الإصلاحات على المدى القصير في تحسين قيمة الدينار حيث شهد سعر الصرف الرسمي استقرارًا نسبيًا خلال الفترة 2016-2018، تراوح ما بين 100 و 110 دينارًا جزائريًا للدولار الأمريكي الواحد يعود هذا الاستقرار إلى حد كبير إلى استمرار تدخلات بنك الجزائر المركزي في السوق اما بالنسبة لسعر الصرف في السوق الموازية تعرض لتقلبات كبيرة خلال الفترة 2016-2018، حيث تراوح ما بين 160 و 180 دينارًا جزائريًا للدولار الأمريكي الواحد اتسع الفرق بين سعري الصرف في السوقين الرسمية والموازية بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة، حيث أدى الى خلق فجوة كبيرة بينهما خاصة في عام 2018 عندما وصل الفرق إلى أكثر من 40 دينارًا جزائريًا للدولار الأمريكي بين سوق الرسمي و سوق الموازي. وعلى هذا استمر بنك الجزائر في تحديد سعر الصرف الرسمي للدينار بشكل يومي، ولكن شهد هذا السعر انخفاضًا تدريجيًا خلال الفترة 2018-2020، حيث تراوح ما بين 110 و 120 دينارًا جزائريًا للدولار الأمريكي، يعود هذا الانخفاض إلى استمرار العوامل المذكورة وهي خاصة انخفاض أسعار النفط وتوسع العجز التجاري، وفي السوق الموازية شهد سعر الصرف تقلبات كبيرة خلال الفترة 2018-2020، حيث تراوح ما بين 170 و 180 دينارًا جزائريًا للدولار الأمريكي اتسع الفرق بين سعري الصرف في السوقين الرسمية والموازية بشكل كبير خلال هذه الفترة، خاصة مع تفاقم الأزمة الاقتصادية وانتشار جائحة كورونا، يعود اتساع هذا الفرق إلى ازدياد الطلب على الدولار الأمريكي في السوق الموازية، مع عزوف العديد من المتعاملين عن استخدام السوق الرسمية بسبب الإجراءات الصارمة التي فرضها بنك الجزائر للحد من المضاربة على العملة، خلال الفترة 2021-2023 زادت التقلبات في سعر الصرف الرسمي لدينار الجزائري حيث تأثر بعوامل مختلف أدت الى انخفاض قيمة دينار مقابل الدولار وبرزت هذه العوامل هي استمرار جائحة كورونا أدى انتشار فيروس كورونا إلى تراجع النشاط الاقتصادي العالمي، مما انعكس سلبيًا على أسعار النفط والصادرات الجزائرية، وبالتالي على قيمة الدينار استمرار الحرب في أوكرانيا أدت الحرب في أوكرانيا إلى ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية عالميًا، مما زاد من الضغوط على الدينار الجزائري ايضا السياسة النقدية يتحكم بنك الجزائر في سعر الصرف الرسمي للدينار من خلال عمليات التدخل في السوق، اما بالنسبة لسوق الموازي زاد اتساع الفجوة

بين سعري الصرف في السوقين الرسمية والموازية حيث بلغ سعر دولار الواحد 135,8477 دينارًا جزائريًا في السوق الرسمي اما بالنسبة لسوق موازي بلغ سعر دولار الواحد 214 دينارًا جزائري سنة 2023.

ثانيا: تطور سعر الصرف الرسمي والموازي لدينار مقابل الأورو

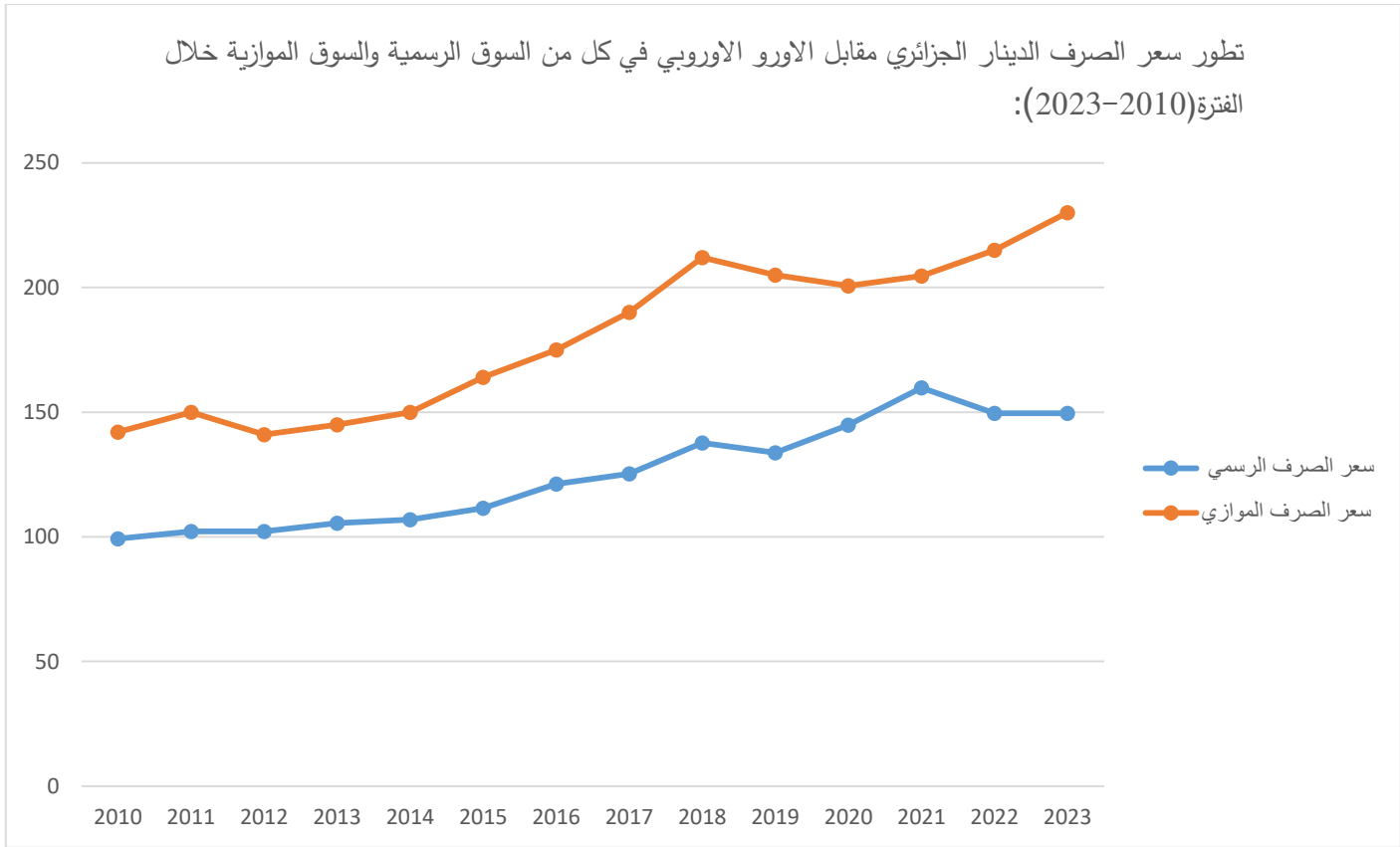
الجدول 2-2: تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الاورو في كل من السوق الرسمية والسوق الموازية خلال الفترة(2010-2023):

السنوات	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي
2010	99,1927	142
2011	102,215	150
2012	102,163	141
2013	105,437	145
2014	106,906	150
2015	111,442	164
2016	121,177	175
2017	125,323	190
2018	137,686	212
2019	133,706	205
2020	144,88	200,71
2021	159,756	204,55
2022	149,577	215
2023	146,86	230

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على: احصائيات البنك المركزي تم تصفحه من خلال الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz> و <https://www.ennaharonline.com/> تاريخ الاطلاع

2024/05/09 التوقيت 18:58

الشكل 2-2: تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الاورو في كل من السوق الرسمية والسوق الموازية خلال الفترة (2010-2023):



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel

تحليل تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الاورو في كل من السوق الرسمية والسوق الموازية خلال الفترة (2010-2023):

تعتبر عملة الأورو عملة رئيسية بعد دولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري لان اغلب مداخيل و فواتير الواردات الجزائر تسدد بالعملتين الرئيسيتان، تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الاورو في كل من السوق الرسمية والسوق الموازية خلال الفترة (2010-2023) شهد مراحل او فترات سنقوم بتحليلها من خلال الشكل ومعطيات الجدول

الفترة من 2010-2015 شهد سعر الصرف الدينار مقابل الأورو في السوق الرسمي استقرارا نسبيا مع بعض التقلبات الطفيفة، حيث تراوح سعر الصرف الرسمي ما بين 100 و 110 دينار جزائري لليورو الواحد ويعود هذا الاستقرار الى حد كبير تدخلات بنك الجزائر في السوق الصرف الأجنبي، حيث قام ببيع و شراء الأورو حسب

الحاجة حفاظ على استقرار سعر الصرف ،اما بالنسبة لسوق موازي كان عكس السوق الرسمي غير مستقر و تميز بالتقلبات كبير وتراوح سعر الصرف الموازي ما بين 140 الى 165 دينار جزائري لليورو الواحد وهذا لأسباب عديدة منها العرض و الطلب على العملات الأجنبية عندما يكون الطلب على العملات الأجنبية ،ومرتقعا يؤدي الى ارتفاع أسعار في سوق الموازية إضافة الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي تؤدي الى زيادة اليقين في الاقتصاد مما يسمح بارتفاع الأسعار في الأسواق الموازية.

الفترة من 2016-2018 نلاحظ أن أسعار الصرف الموازية تواصل ارتفاعها من جديد وخلقت فجوة كبيرة بينها وبين سعر الصرف الرسمي، نتيجة التطورات التي طرأت على المستوى الدولي أهمها ارتفاع قيمة الأورو مقارنة بالدولار، كما يرجع هذا الارتفاع الى الزيادة في الأجور لفئات كثيرة من عمال القطاع العام ما يفتح لهم المجال للإنفاق أكثر. كما نلاحظ تسجيل أقصى حد له في سنة 2018 ب قيمة 212دينار، ما يؤكد على استمرارية تدهور العملة الوطنية مقابل العملات الصعبة خاصة الأورو، الأمر الذي من شأنه التأثير على مستوى العجز في الميزانية والخزينة العمومية المرشحة للارتفاع خلال السنوات المقبلة مع تواصل المعطيات والمؤشرات الاقتصادية الصعبة، وبالتالي فإن العملة المحلية ستواصل في فقد نسب كبيرة من قيمتها مستقبلا بشكل يؤثر على مستويات الأسعار في السوق المحلي والقدرة الشرائية للمواطنين كنتيجة مباشرة،اما بالنسبة لسوق الرسمي تميز بالاستقرار النسبي حيث تراوح سعر الصرف الرسمي ما بين 120 و135 دينار جزائري لليورو الواحد وهذا راجع كما ذكرنا سابقا تدخل او تحكم بنك الجزائر في السوق الصرف الأجنبي

الفترة من 2019-2023 خلال هذه الفترة زاد اتساع الفارق بين السعيرين الرسمي و الموازي خاصة عام 2023 حيث وصل سعر الأورو الواحد 230 دينار جزائري في السوق الموازي اما بالنسبة لسوق الرسمي شهد استقرارا نسبيا خلال هذه الفترة مع ميل طفيف للتراجع، تراوحت أسعار الصرف الرسمية ما بين 130 الى 160 دينار جزائري للأورو الواحد وهذا راجع الى سياسة التدخل التي ينتهجها بنك الجزائر لضبط سعر الصرف حيث كان سوق الرسمي يتميز بالشفافية و الخضوع للتنظيم من قبل بنك الجزائر ، كما ساهم ارتفاع أسعار النفط انعاش النشاط الاقتصادي المحلي و الدولي بعدما تأثر بجائحة كورونا كوفيد-19 عام 2020 ،وعلى رغم من ذلك فان من المتوقع ان يستمر الدينار الجزائري في التراجع مقابل الأورو على المدى الطويل ،وذلك بسبب استمرار عجز الميزانية والاعتماد على صادرات النفط .

المطلب الثالث: دراسة وتحليل واقع وتطور القدرة الشرائية في الجزائر

يُشير الوضع الاقتصادي الحالي في الجزائر إلى معاناة شريحة واسعة من المواطنين من ضعف ملحوظ في

القدرة الشرائية ويُؤكد مؤشر التنمية البشرية هذا الواقع، حيث تحتل الجزائر مراتب متأخرة في هذا المجال.

تُعد القدرة الشرائية مؤشراً هاماً لقياس صحة الاقتصاد الوطني ورفاهية الأفراد، تتأثر القدرة الشرائية بعوامل متعددة، أهمها التضخم والدخل وأسعار السلع والخدمات. تُقاس القدرة الشرائية عادة من خلال مؤشرات مثل سلة المستهلك والدخل الحقيقي، ترتبط القدرة الشرائية ارتباطاً وثيقاً بمستوى المعيشة، والذي يشمل مجموعة من العوامل مثل الدخل والخدمات العامة والوصول إلى الأسواق.

ولذلك، بات من الضروري إعادة النظر في السياسات الاقتصادية المتبعة، خاصةً فيما يتعلق بسياسة الأجور، ومعدلات التضخم، والمعدل العام لأسعار المستهلك.

أولاً: معدلات التضخم في الجزائر

يمثل التضخم عائقاً رئيسياً أمام التقدم والتنمية في معظم الدول، فهو يُؤثر سلباً على القوة الشرائية للأفراد، مما يقلل من مستوى الرفاهية في الاقتصاد، كما أنّ له تأثيراً سلبياً على القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، مما يُعيق التبادل التجاري ويُضعف الاقتصاد الوطني.

تواجه الجزائر، كغيرها من دول العالم، تحدي ظاهرة التضخم المتزايدة، والتي تشغل حيزاً هاماً في تفكير صناع القرار الاقتصادي نظراً لتأثيراتها السلبية المتعددة على مختلف جوانب الحياة.

ويُعدّ التضخم هاجساً للمستهلك الجزائري، حيث يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية، خاصةً لأصحاب الدخل الثابت مثل الموظفين والمتقاعدين. فمع ارتفاع الأسعار، تفقد هذه الفئات قدرتها على شراء نفس الكمية من السلع والخدمات بدخلها النقدي، مما يؤدي إلى تراجع مستوى معيشتها.

الجدول 3-2: تطور معدلات التضخم في الجزائر من (2010-2022).

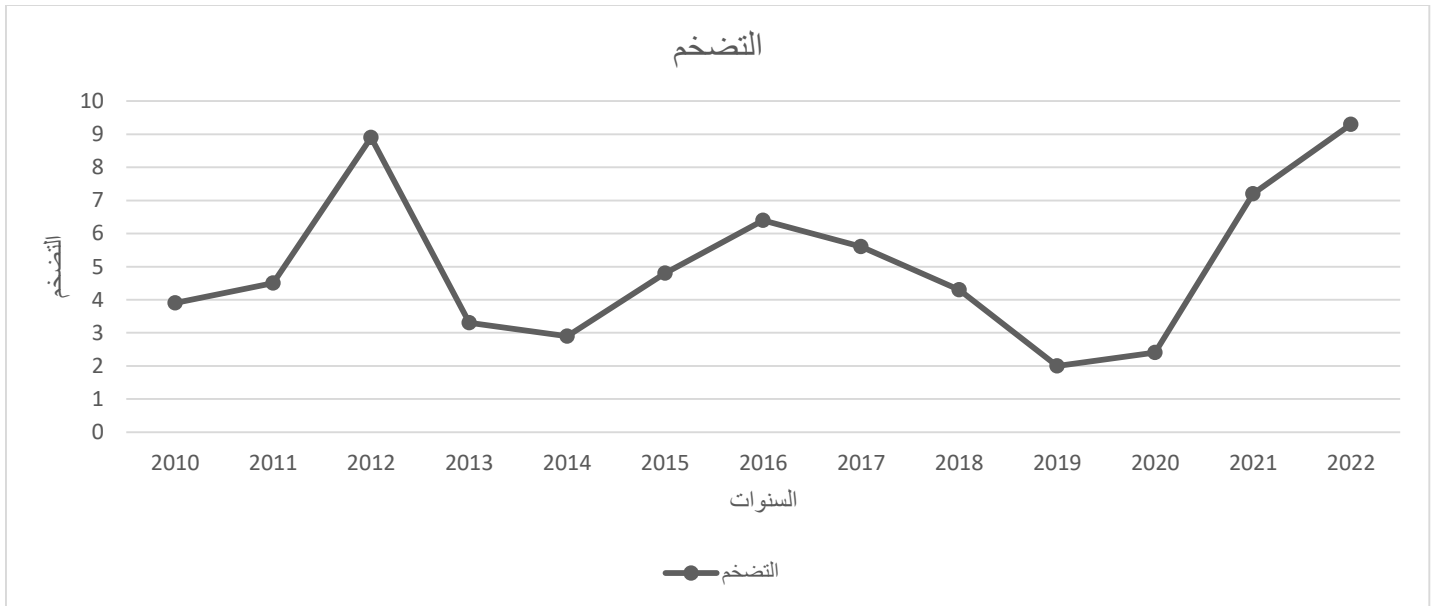
السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
2010	3.90	2017	5.60
2011	4.50	2018	4.30
2012	8.90	2019	2.00
2013	3.30	2020	2.40

7.20	2021	2.90	2014
9.30	2022	4.80	2015
		6.40	2016

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع: <https://data.albankaldawli.org/indicator> تاريخ

الاطلاع 2024/04/17 بالتوقيت 16:23

الشكل 3-2: تطور معدلات التضخم في الجزائر من (2010-2022).



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel

تحليل معدلات التضخم في الجزائر:

خلال الفترة من 2010 الى غاية 2011 شهدت هذه الفترة استقرارا نسبيا في معدلات التضخم حيث تراوحت بين 3,80% و 4,50% ويعود هذا الى عدة عوامل منها ارتفاع أسعار النفط كان لارتفاع أسعار النفط، وهو المصدر الرئيسي للدخل في الجزائر و كان له تأثير إيجابي على الاقتصاد مما أدى الى زيادة الانفاق الحكومي و الاستهلاك، و أيضا اتبعت الجزائر خلال هذه الفترة سياسة نقدية حذرة تهدف الى التحكم في التضخم، و في سنة 2012 تفاقمت و تسارع التضخم حتى وصل الى معدل 8,90% ويعود سبب هذا الارتفاع الى زيادة في الكتلة النقدية و إضافة الى ارتفاع في أسعار مواد الاستهلاكية ثم عادة معدل التضخم الى مستواه الطبيعي خلال سنة 2013 و 2014 حيث بلغت نسبته على التوالي 3,30% و 2,40% و هذا انخفاض راجع الى عدة عوامل منها تراجع في أسعار المواد

الغذائية و استقرار في اسعار النفط مما أدى الى زيادة إيرادات الدولة و تحسين الاستقرار الاقتصادي و تحسين الإنتاج الزراعي و تخفيض الواردات من المنتجات الزراعية، بدأت معدلات التضخم بارتفاع تدريجيا خلال الفترة ما بين 2015 الى 2017 حيث كانت النسب على التوالي 4,8% و 6,4% و 5,6% بعد سنتين متتاليتين من التراجع المعتبر للتضخم (2013 و 2014) تسارع متوسط للوتيرة السنوية للتضخم في سنة 2015 و استمرت هذا التسارع في سنة 2016 ، ثم عادة انخفض و الى الوتيرة الطبيعية من سنة 2017 الى سنة 2019 و يعود هذا الاستقرار الى تحسين في القوة الشرائية للأسر الجزائرية، مما يعني قدرتهم على شراء المزيد من السلع والخدمات بنفس الدخل، وأيضا ساهم انخفاض التضخم في خلق بيئة أكثر استقرارًا للنمو الاقتصادي وساعد في تقليل حدة التوترات الاجتماعية والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، و خلال فترة الممتدة من سنة 2020 الى غاية 2022 حيث شهدت الجزائر مسارًا تصاعديًا لمعدلات التضخم، حيث اتسمت بارتفاع ملحوظ طال مختلف السلع والخدمات الأساسية، مما أثر بشكل سلبي على القدرة الشرائية للمواطنين وعلى الأداء الاقتصادي للبلاد بشكل عام، في سنة 2020 شهد هذا العام انخفاضًا طفيفًا في معدل التضخم مقارنة بسنة 2019، حيث كان معدل التضخم 2,4% و يعود ذلك أساسًا إلى تراجع النشاط الاقتصادي وتراجع الطلب بسبب جائحة COVID-19.

وفي 2021 مع بدء تعافي الاقتصاد الجزائري، عادت معدلات التضخم للارتفاع تدريجيًا، لتصل إلى 7,2% في نهاية العام. ويعزى ذلك إلى عوامل متعددة منها :

- ارتفاع أسعار المواد الأولية: شهدت أسعار المواد الأولية، خاصة النفط والحبوب، ارتفاعًا ملحوظًا على مستوى عالمي، مما انعكس على أسعار السلع المستوردة في الجزائر.
- زيادة الطلب: مع عودة النشاط الاقتصادي، ازداد الطلب على السلع والخدمات، مما أدى إلى ضغوط على الأسعار.
- ضعف الإنتاج المحلي: مازالت الجزائر تعتمد بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجاتها من السلع، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية.

واستمرت معدلات التضخم في الارتفاع خلال سنة 2022، لتصل إلى 9,3%، وهو أعلى مستوى لها منذ 13 عامًا. ويعود ذلك إلى استمرار ارتفاع أسعار المواد الأولية، وتأثير الحرب في أوكرانيا على أسعار الطاقة والمواد الغذائية، وتراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية.

ثانيا: مؤشر أسعار المستهلك في الجزائر.

ان مستوى الأسعار المستهلك هي في علاقة عكسية مع القدرة الشرائية، فكلما ارتفعت الأسعار فان القدرة الشرائية للمواطن تنخفض والعكس صحيح، وبالتالي فهو مؤشر اقتصادي واجتماعي جار معد لقياس التغيرات عبر

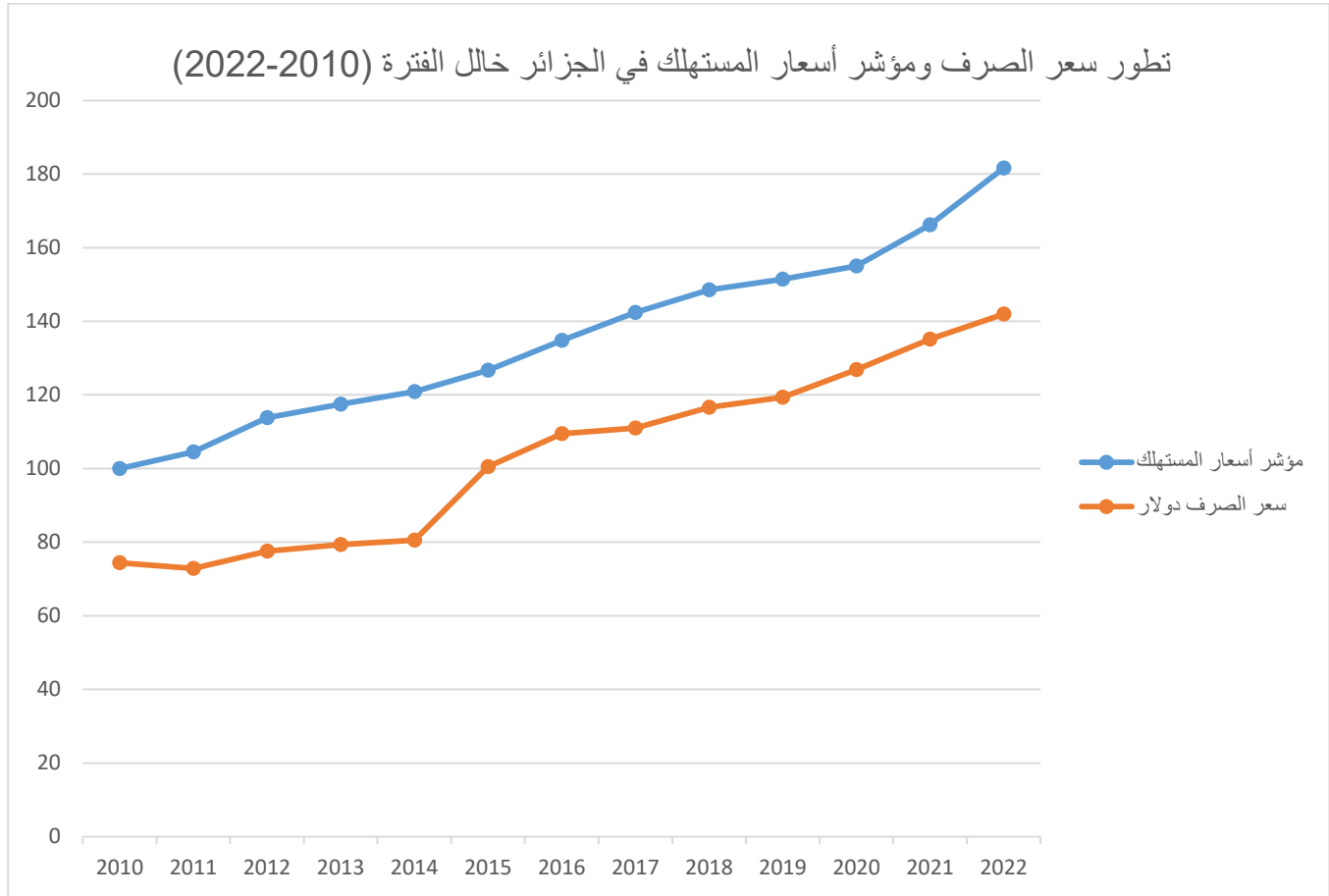
الزمن في المستوى العام لأسعار السلع الاستهلاكية والخدمات التي تحصل عليها الأسر أو تستخدمها أو تدفع لقاء استهلاكها، فهو مؤشر إحصائي يقيس تغيرات الأسعار والخدمات المشتريّة من قبل المستهلك بين فترة وأخرى، لذلك فهو يؤثر على القوة الشرائية إذ لا تكاد ترتفع الأسعار حتى يقل ما تشتريه وحدة العملة من سلع وخدمات، كما يمكننا أن نحكم على المستوى العام للأسعار بأنه قد ارتفع، إلا أن حكمنا لن يصل إلى تحديد مقدار هذا الارتفاع إلا إذا كان لدينا مقياسا يمكن به أن نقيس على وجه التحديد مقدار الارتفاع في مستوى الأسعار، والمقياس الذي يعتمد عليه هو ما يعرف بالرقم القياسي للأسعار وبصفة عامة يمكننا أن نعرف الرقم القياسي ألي ظاهرة على انه النسبة المئوية لقيمة هذه الظاهرة في وقت معني إلى قيمتها في وقت آخر، كما يوجد العديد من الأرقام القياسية، ومن أهمها الرقم القياسي لأسعار المستهلك، والذي يعتبر من المؤشرات القوية التي تقيس التغير في القدرة الشرائية للعملة **الجدول 4-2: تطور مؤشر أسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة من (2010-2022)**

السنوات	سعر الصرف الرسمي للدولار	أسعار المستهلك (cpi)
2010	74,4041	100
2011	72,8537	104,5
2012	77,5519	113,8
2013	79,3809	117,5
2014	80,5606	120,9
2015	100,4641	126,7
2016	109,4654	134,8
2017	110,961	142,4
2018	116,6169	148,5
2019	119,3606	151,4
2020	126,8288	155
2021	135,1064	166,2
2022	142,0032	181,6

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع: <https://www.bank-of-algeria.dz> و

<https://data.albankaldawli.org/indicator> تاريخ الاطلاع 2024/05/09 بالتوقيت 11:05

الشكل 5-2: تطور مؤشر أسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة من (2010-2022):



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel

تحليل تطور سعر الصرف ومؤشر أسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة (2010-2022):

نلاحظ من خلال الشكل ومعطيات الجدول الارتفاع المستمر في مؤشر أسعار الاستهلاك، والذي انتقل من 100,00 سنة 2010 إلى 126,70 سنة 2015 ثم إلى 148,50 سنة 2018، لينتقل بعدها في السنة 2020 بلغ 155,0 ثم بعدها ليبلغ أعلى قيمة له 181,60 سنة 2022 وهو ما يعكس التأثيري السلبي للتراجع المستمر لقيمة العملة على المستوى المعيشي للفرد وبالتالي القدرة الشرائية له، وهذا ما يزيد من حدة ظاهرة الفقر التي أصبحت تهدد الطبقات المتوسطة وهنا نشير على الرغم من التأثيرات السلبية الفادحة لتراجع قيمة الدينار الجزائري بشكل كبير، خاصة في السنوات الأخيرة، تُصرّ الحكومة على استخدام سياسة خفض قيمته بشكل مقصود كأداة لإعادة التوازن للميزانية وتقليص عجزها المتزايد سنوياً بسبب انخفاض أسعار النفط، يتضح من خلال التحليل معطيات الجدول أن كلاً من سعر الصرف والرقم القياسي لأسعار المستهلك يتحركان بنفس الوتيرة وباتجاه متقارب، مع وجود اختلافات

طفيفة في الاستجابة من فترة زمنية إلى أخرى، وعلى الرغم من ذلك، لا تلوح في الأفق بوادر تدل على تخفيض سعر الصرف في الجزائر، وذلك لما قد ينتج عنه من انعكاسات سلبية سريعة على أسعار السلع والخدمات، مما سيؤدي إلى تآكل القدرة الشرائية للمواطنين، ويفسر ذلك بأن الاقتصاد الجزائري أصبح يعتمد بشكل شبه كلي على الواردات، مع تدهور وتراجع الإنتاج المحلي وعدم كفايته، مما يجعله عرضة للتأثيرات الخارجية بشكل كبير، ويعود ذلك لأسباب عديدة أبرزها اضطراب الأسعار وارتفاعها يعود لعجز الإنتاج والاحتكار والمضاربة وسوء التنظيم ما يؤثر إجمالاً على القدرة الشرائية وخاصة تزامننا مع الأزمة الاقتصادية وتراجع أسعار النفط التي أنجز عنها ارتفاع العملات الصعبة كالأورو والدولار مقارنة بقيمة الدينار الجزائري ومن جهة أخرى نلاحظ أن قرار الزيادة في الأجور، عامل رئيسي في تراجع القدرة الشرائية وأن سياسة الأجور ليست مرتبطة بمعدل، ففي معظم البلدان عندما تقرر الزيادات في الأجور تتحسن القدرة الشرائية تلقائياً أما في الجزائر فيحدث العكس تماماً وفي كل مرة تكون الزيادات في الأجور ترتفع الأسعار والسلع والخدمات، وهذا ما ينجز عنه ظاهرة التضخم التي باتت تزداد بسرعة مع مستويات لا يمكن تحملها من ارتفاع أسعار بعض المنتجات الغذائية الاستراتيجية.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لعلاقة سعر الصرف والقدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة (2010-2023) سنحاول في هذا المبحث بناء نموذج قياسي يوضح لنا العلاقة بين سعر الصرف والقدرة الشرائية بالاعتماد على برنامج EViews8 .

تحديد متغيرات الدراسة:

في محاولة دراسة العلاقة بين سعر الصرف والقدرة الشرائية في الجزائر تم الاعتماد على البيانات السنوية خلال الفترة (2010-2023) لكل من مؤشرات اسعار المستهلك ومعدلات التضخم المتحصل عليها من موقع مجموعة البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات وبيانات تطور سعر الصرف الدينار مقابل الأورو و دولار من موقع بنك الجزائر .

أولاً: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

قبل إجراء عملية التقدير جيب اختبار استقراريه السلاسل الزمنية متغيرات الدراسة لمعرفة درجة تكاملها وتجاوز هذه المرحلة الهامة قد يؤدي إلى نتائج زائفة يمكن الاعتماد عليها في هذه الدراسة وبالرغم من تعدد اختبارات جذر الوحدة سنكتفي فقط باختبار ديكي فولر الموسع.

الجدول 5-2: نتائج اختبار Dikey Fuler augmented لاستقرارية السلاسل الزمنية.

الفرق الأول			المستوى			ADF Test	
None	C	T&C	None	C	T&C		
-2.91	-3.074	-3.12	-0.20	-4.04	-2.79	ADF Test	التضخم
0.36	-3.068	-2.74	3.66	-2.81	2.03	ADF Test	أسعار المستهلك
0.38	-4.19	-1.16	3.13	-2.93	1.27	ADF Test	سعر الصرف بالأورو
-1.57	-3.05	-3.26	3.53	-2.71	0.40	ADF Test	سعر الصرف بالدولار

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews0.8

تظهر نتائج الاختبارات المتعلقة بالاستقرارية والمتمثلة في اختبار Dikey Fuler augmented إلى أن كل السلاسل (المتمثلة في التضخم وأسعار المستهلك وسعري الصرف الأورو والدولار) تحتوي على جذر وحدوي (ذلك أن قيم ستودنت المحسوبة أقل من الجدولية)، وقد تبين أن السلاسل أصبحت مستقر بعد اجراء الفروق الأولى، لنستنتج أن السلاسل متكامل عند نفس الدرجة (الدرجة الأولى).

ثانياً: نتائج تقدير معاملات نموذج

بعد تقدير النموذج، يتم تحليل النتائج الإحصائية لتقدير المعنوية الإحصائية لكل متغير في النموذج، يتم ذلك عادةً من خلال اختبار فرضية الصفر لكل متغير، حيث يُفحص ما إذا كانت قيمة احتمالية الاختبار تقل عن مستوى الدلالة المعتاد (0.05)، إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من هذا المستوى، فإنه يمكن اعتبار المتغير ذو معنوية إحصائية.

الجدول 6-2: نتائج تقدير معاملات نموذج.

Dependent Variable: PC				
Method: Least Squares				
Date: 05/15/24 Time: 10:28				
Sample: 2010 2022				
Included observations: 13				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	0.565221	0.713732	0.791923	0.4488
TAUX	0.250689	0.303414	0.826227	0.4300
TAUXUSD	0.769074	0.257016	2.992320	0.0151
C	22.34442	14.14289	1.579905	0.1486
R-squared	0.961307	Mean dependent var		135.6385
Adjusted R-squared	0.948410	S.D. dependent var		24.53628
S.E. of regression	5.573049	Akaike info criterion		6.521421
Sum squared resid	279.5298	Schwarz criterion		6.695252
Log likelihood	-38.38924	Hannan-Quinn criter.		6.485691
F-statistic	74.53395	Durbin-Watson stat		1.450438
Prob(F-statistic)	0.000001			

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews0.8

تحليل نتائج تقدير معاملات نموذج.

تقدير النموذج بما ان سلاسل الزمنية كانت مستقرة من الدرجة الأولى قمنا بالتقدير النموذج الانحدار متعدد ضم كل من القدرة الشرائية كمتغير مستقل وسعر الصرف الأورو والدولار والتضخم كمتغيرات مستقل وكانت كالتالي:

$$Pc = 0.56inf + 0.25taux \text{ EUR} + 0.76taux \text{ USD} + 22,34$$

بما ان القيم الاحتمالية ل التضخم وسعر الصرف الأورو والثابت أكبر من 0,05 يعني انها غير معنوية وبما ان القيم الاحتمالية للدولار أصغر من 0,05 فهي معنوية أي كلما تغير سعر الصرف الدولار بوحدة واحدة كلما زادت القدرة الشرائية ب 0,77 وحدة

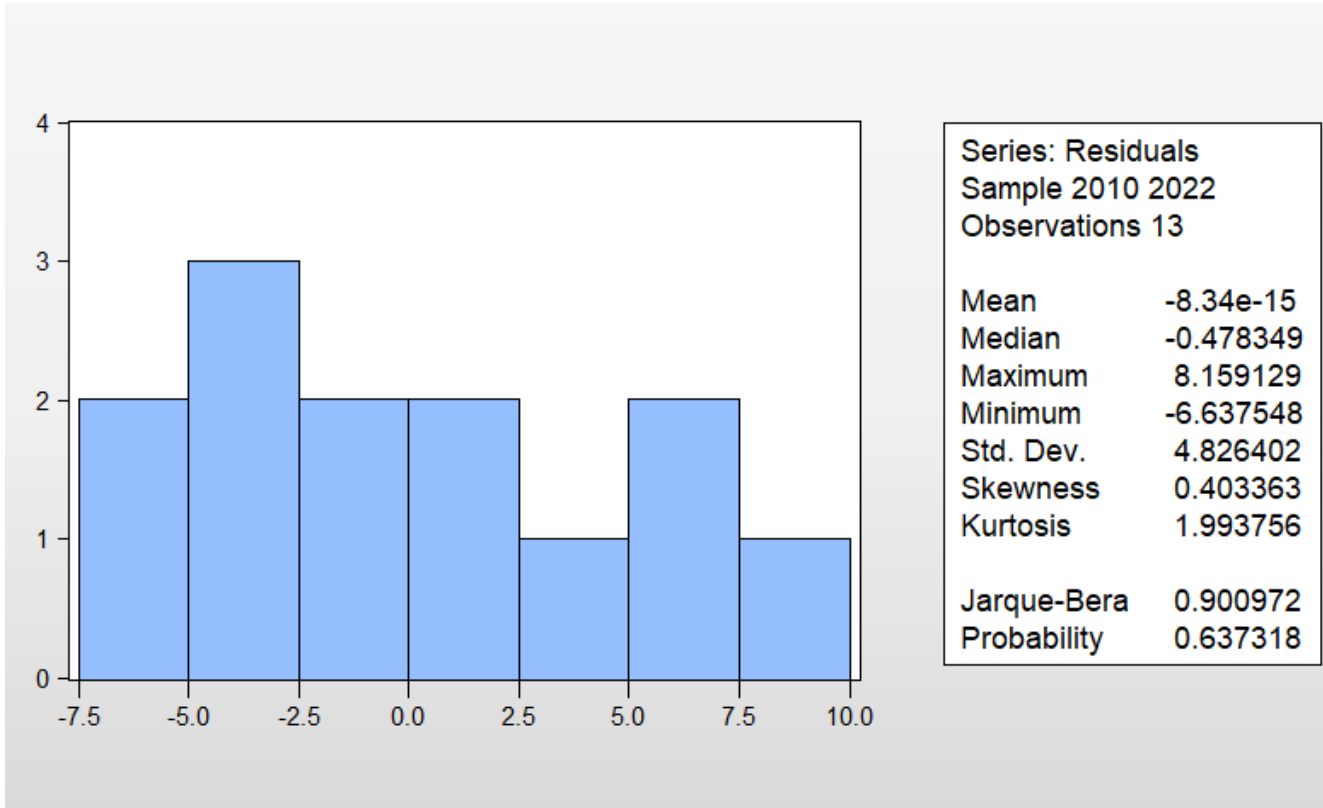
التحليل الإحصائي:

بعد إجراء اختبار Dikey-Fuller augmented، توضح النتائج أن جميع السلاسل الزمنية، التي تمثل مؤشرات الاقتصاد مثل التضخم وأسعار المستهلك وأسعار صرف العملات الأوروبية والدولار، تحتوي على جذور وحدوية، مما يشير إلى أنها تتبع نمطاً زمنياً مستقرًا بعد إجراء الفروق الأولى، هذا التحليل يؤكد استقرار السلاسل وتكاملها عند نفس الدرجة، وهي الدرجة الأولى، مما يعزز فهمنا لطبيعة العلاقات الاقتصادية بين هذه المتغيرات، ومن خلال تحليل نتائج تقدير معاملات نموذج القيم الاحتمالية لكل متغير في النموذج، يمكننا استخلاص استنتاجات إضافية حول مدى تأثير كل متغير على الآخرين فمثلا، القيمة الاحتمالية الصغيرة لسعر صرف الدولار تشير إلى أنها معنوية إحصائياً، وبالتالي فإن أي تغيير في سعر صرف الدولار سيؤثر بشكل ملحوظ على القدرة الشرائية، حيث يتزايد كلما زاد سعر الدولار بوحدة واحدة.

أولاً: الاختبارات المتعلقة ببواقي النموذج

بعد التأكد من معنوية المعلمات المقدرة وتفسيرها سنقوم بمجموعة من الاختبارات التشخيصية المتعلقة ببواقي النموذج المقدر، وكانت نتائج هذه الاختبارات كما يلي:

الشكل 5-2: اختبار jarque-bera



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews0.8

بناءً على نتائج الاختبارات التشخيصية للبقايا، يظهر أن اختبار توزيع الطبيعي للبقايا أظهر احتمالية تساوي 0.63 واختبار Jarque-Bera أظهر قيمة تساوي 0.90 نتيجة لذلك، حيث أن الاحتمالية الناتجة من اختبار Jarque-Bera أكبر من 0.05، يُمكن استنتاج أن البقايا تتبع توزيعاً طبيعياً.

Probability=0.63

Jarque-Bera= 0.90

ثانياً: ارتباط المتسلسل للأخطاء Serial correlation Im test

بعد إجراء اختبار Jarque-Bera قمنا بإجراء وتمثل في تحليل الارتباط التسلسلي (Serial correlation) هو جزء أساسي من عملية تحليل البيانات، حيث يُستخدم لفحص وفهم العلاقة بين سعر الصرف و القدرة الشرائية يهدف هذا التحليل إلى اكتشاف وتقييم أي نمط من الاتجاهات أو الانحدارات في البيانات عبر الزمن. يتم ذلك عادةً من خلال إجراء اختبارات إحصائية مثل اختبار الارتباط التسلسلي (LM test) LM، والذي يقيس العلاقة بين المتغيرات في السلسلة الزمنية.

الجدول 7-2: ارتباط المتسلسل للأخطاء Serial correlation Im test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.217603	Prob. F(2,7)	0.3517
Obs*R-squared	3.355271	Prob. Chi-Square(2)	0.1868

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews0.8

من خلال نتائج الاختبارات التشخيصية المتعلقة بالقيمة الاحتمالية ل **Serial correlation Im test** التي هي 0,1868 أكبر من 0,06 فنلاحظ ان البيانات لا تحتوي على ترابط تسلسلي للأخطاء بالتأكيد، حيث أن عدم وجود ترابط تسلسلي يعني أن النموذج يمكن أن يستخدم بشكل فعال للتنبؤ بالقيم المستقبلية دون أن يكون هناك خطأ ناتج عن الترابط التسلسلي بين الأخطاء.

ثالثاً: اختبار عدم ثبات تباين Heteroskedasticity Test

يُعتبر تحليل عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity) أحد الأدوات الهامة في تحليل البيانات والتحقق من صحة النماذج الاقتصادية والإحصائية، يركز هذا التحليل على دراسة تغيرات التباين في البيانات عبر مجموعة متغيرة من القيم، ويهدف إلى تحديد ما إذا كانت هذه التغيرات تبعد عن الانحدار الخطي المفترض في النموذج.

الجدول 8-2: اختبار عدم ثبات تباين Heteroskedasticity Test

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.083743	Prob. F(3,9)	0.9672
Obs*R-squared	0.353034	Prob. Chi-Square(3)	0.9498
Scaled explained SS	0.084074	Prob. Chi-Square(3)	0.9937

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews0.8

توضح نتيجة اختبار عدم الثبات في التباين (Heteroskedasticity Test) أن البواقي ليست متأثرة بمشكلة عدم الثبات في التباين، حيث أن قيمة الاحتمالية $CHI\ SQUARE = 0.993$.

خلاصة الفصل الثاني:

قمنا بتحليل سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة من عام 2010 إلى عام 2023 في المبحث الأول حيث أظهرت نتائج التحليل أن كلما زادت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي في سوق العملة الأجنبية، زادت احتمالات تخفيض قيمة العملة الوطنية، هذا الإجراء قد يؤدي إلى سلبيات مثل التضخم، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار العملات الصعبة في السوق ويؤثر سلباً على القدرة الشرائية. هذا يحدث بالتزامن مع زيادة مستوى الأسعار بشكل عام، حيث كلما ارتفعت الأسعار، تنخفض القدرة الشرائية للمواطن، والعكس صحيح. اما في المبحث الثاني تطرقنا الى الدراسة القياسية لعلاقة سعر الصرف في الجزائر و القدرة الشرائية وذلك بالاعتماد على برنامج EVIWS و اجراء مجموعة من اختبارات ابرزها اختبار Dikey Fuler augmented حيث بينا لنا أن السلاسل متكامل عند نفس الدرجة وثانيا الاختبارات المتعلقة ببواقي النموذج و من خلال النتائج الاختبارات يُمكن استنتاج أن البواقي تتبع توزيعاً طبيعياً و أن البواقي ليست متأثرة بمشكلة عدم الثبات في التباين والبيانات لا تحتوي على ترابط تسلسلي للأخطاء، أكدت نتائج الدراسة وجود علاقة وثيق بين تقلبات سعر الصرف وتراجع القدرة الشرائية في الجزائر، حيث لوحظ ارتفاع ملحوظ في أسعار السلع والخدمات بالتزامن مع انخفاض قيمة الدينار الجزائري مما أدى إلى انخفاض قدرة المستهلكين على الشراء.

خاتمة

كشفت الدراسة التي تناولت تحليل أثر تغير سعر الصرف على القدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2023 عن وجود علاقة وثيقة بين انخفاض قيمة الدينار الجزائري وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين.

وتمكنت الدراسة من خلال نموذج قياسي من تأكيد هذه العلاقة، حيث أظهرت النتائج أن كل انخفاض في قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية يؤدي إلى انخفاض في القدرة الشرائية للمواطنين.

وتناولت الدراسة أيضًا مجموعة من العوامل التي تُعاقم من تأثير تقلبات سعر الصرف على القدرة الشرائية، وتشمل هذه العوامل: اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي، وارتفاع معدل التضخم، وتزايد تكلفة الواردات، وضعف الإنتاج المحلي.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات لتعزيز القدرة الشرائية في الجزائر، وتتمثل هذه التوصيات في: الحفاظ على استقرار سعر الصرف، ومكافحة التضخم، ودعم الإنتاج المحلي، وتنويع الصادرات، وتحسين بيئة الاستثمار.

تُقدم هذه الدراسة مساهمة هامة في مجال السياسات الاقتصادية في الجزائر، حيث توفر معلومات قيّمة لصانعي السياسات لوضع خطط واستراتيجيات فعّالة لمعالجة التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد، وتعزيز القدرة الشرائية للمواطنين وتحسين مستوى معيشتهم.

ولكن، من المهم الإشارة إلى أن هذه الدراسة قد واجهت بعض القيود، وتشمل هذه القيود: محدودية البيانات المتاحة، واختصار الفترة الزمنية المُغطاة، وعدم الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المؤثرة على القدرة الشرائية.

اختبار الفرضيات:

1. الفرضية الأولى: يؤثر تغير سعر صرف الدينار على القدرة الشرائية في الجزائر بشكل كلي

تبين ان هذه الفرضية خاطئة حيث فعلى الرغم من كون سعر الصرف عاملاً هاماً، إلا أنّ تأثيره على القدرة الشرائية محدود نسبياً لأنه يوجد عوامل أخرى تؤثر عليه منها:

السياسات النقدية والمالية: تلعب السياسات الحكومية دوراً هاماً في التحكم في التضخم وتحفيز النمو الاقتصادي، مما يُؤثر بشكل مباشر على القدرة الشرائية.

مستوى الدخل: يُعدّ مستوى دخل الفرد من أهم العوامل المؤثرة على قدرته على الشراء.

سلوكيات المستهلكين: تتأثر القدرة الشرائية أيضاً بسلوكيات المستهلكين، مثل أنماط الإنفاق واختياراتهم للسلع والخدمات يُعدّ تغير سعر صرف الدينار عاملاً هاماً في الاقتصاد الجزائري، ولكنه ليس العامل الوحيد المؤثر على القدرة الشرائية.

2. الفرضية الثانية: يعتبر سعر الصرف عامل مهم في تحديد القدرة الشرائية لكنه ليس حاسما نظرا لتداخل عدة عوامل في ضبط القدرة الشرائية

الفرضية صحيحة حيث تتفاعل هذه العوامل مع بعضها البعض بشكل معقد فعلى سبيل المثال، يُؤدّي انخفاض قيمة العملة إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، ممّا يُؤدّي إلى زيادة معدلات التضخم كما أنّ ارتفاع معدلات التضخم يُمكن أن يُؤدّي إلى اتّخاذ الحكومة لسياساتٍ نقديةٍ انكماشيةٍ، مثل رفع أسعار الفائدة، ممّا يُمكن أن يُؤدّي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وانخفاض الواردات.

النتائج المتوصل إليها:

بناءً على دراستنا، توصلنا الى النتائج التالية التي قد تكون مفيدة في تحسين الوضع الاقتصادي ورفع القدرة الشرائية للمواطنين:

- تخفيض قيمة العملة المحلية لا يكفي للحد من الواردات وتحفيز الصادرات بمفرده، ولذا يتعين اتخاذ إصلاحات عميقة للخروج من الأزمة المزمّنة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، ينبغي الاستفادة من جميع الموارد المتاحة، سواء المادية أو البشرية، لتنويع الاقتصاد وتجنب الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط.
- رفع قيمة العملة وبالتالي قوتها الشرائية يتطلب سياسات اقتصادية متسقة تعزز الثقة في العملة الوطنية من خلال بناء الثقة في الاقتصاد الوطني وتعزيز مؤسساته، يجب أيضًا إعطاء الأولوية لاستقرار سعر صرف الدينار الجزائري، وتجنب التخفيض المستمر في قيمته، حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى فقدان الثقة في العملة المحلية وتأثير سلبي على التوازنات الداخلية والخارجية.
- ينبغي أن تكون مكافحة التضخم من بين الأولويات الاقتصادية، ويتطلب ذلك تبني سياسات نقدية ومالية فعّالة للحد من التضخم وضبط أسعار السلع والخدمات الأساسية.

اقتراحات:

تتمثل اهم الاقتراحات فيما يلي:

- دعم القطاعات الإنتاجية: توفير التمويل والدعم الفني للمشاريع الزراعية والصناعية لزيادة الإنتاج المحلي من السلع والخدمات.
- تشجيع الاستثمار: تحسين بيئة الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية لتعزيز الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة.
- حماية المنتجات المحلية: وضع سياسات حمائية تُساعد المنتجات المحلية على المنافسة مع المنتجات المستوردة.

- نشر الوعي: توعية المستهلكين بأهمية ترشيد الاستهلاك واختيار السلع والخدمات ذات الجودة والكفاءة العالية.
- دعم السلع المحلية: تشجيع المستهلكين على شراء السلع والخدمات المحلية لدعم الاقتصاد الوطني.
- مكافحة الإهدار: الترويج لممارسات الاستهلاك المستدام ومكافحة الإهدار في مختلف مجالات الحياة.
- الحفاظ على استقرار الدينار: اتباع سياسات نقدية حذرة للحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري.
- مكافحة التضخم: اتباع سياسات مالية تهدف إلى الحد من التضخم وحماية القوة الشرائية للعملة الوطنية.
- دعم الفئات المتضررة: تقديم برامج دعم اجتماعي للمساعدة على تحسين قدرة الفئات المتضررة على الشراء.
- تشجيع السياحة: تطوير البنية التحتية السياحية وجذب السياح لزيادة إيرادات العملات الأجنبية.
- دعم الصادرات: تقديم الدعم والتسهيلات للمنتجين لزيادة صادراتهم إلى الأسواق الخارجية.
- استقطاب الاستثمارات الأجنبية: جذب الاستثمارات الأجنبية في مختلف القطاعات الاقتصادية لخلق فرص عمل جديدة وزيادة الدخل الوطني.
- محاربة الفساد: اتباع سياسات صارمة لمكافحة الفساد وضمان الشفافية في جميع المعاملات المالية.
- تحسين الحوكمة الرشيدة: تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة وكفاءة الإدارة العامة لضمان استخدام الموارد الاقتصادية بشكل أمثل.
- المشاركة المجتمعية: إشراك مختلف فئات المجتمع في اتخاذ القرارات الاقتصادية لضمان مراعاة احتياجاتهم وتطلعاتهم.

افاق البحث:

"يهدف بناء نموذج يمثل تأثير التغيرات في سعر الصرف على القدرة الشرائية خلال الفترة من عام 2010 إلى عام 2023 في الجزائر، مع توزيع الدراسة من خلال تحليل مبسط للفترة التي شهدت فيها القدرة الشرائية في الجزائر ومدى ارتفاع وانخفاض العملة والعوامل المترتبة عن ذلك."

قائمة المصادر

والمراجع

اولا: المصادر والمراجع باللغة العربية

1- الكتب:

- أحسن جاب الله جهاد، بورورو مريم، محددات سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية (2001-2018)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، السنة 2020.
- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003.
- توفيق عبد الرحيم، يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- د عبد الحسني جليل عبد الحسن الغاليب، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية دار ، الصفاء للطباعة و النشر ، الطبعة الاولى، عمان 2011، 22.
- راتول، الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، السنة 2018.
- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني النقود والبنوك والمصارف المركزية، الطبعة العربية، دار البازوري، الاردن، 2010.
- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار البازوري، عمان، صفحة 116-117
- سي محمد كمال، صباغ رقيقة، المالية والأزمات المالية، الطبعة الأولى، دار الجامد للنشر والتوزيع، عين تموشنت، الجزائر، 2017م-1438هـ.
- عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- عبد الحميد مرغيث، " أسواق الصرف الموازية في الجزائر " ، المطبوعات الجامعية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة جيجل ، الجزائر ، 2016 ، ص 4 ، ص 5.
- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الاولى، دار الوراق، الاردن، 2022.

- قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ،دراسة تحليلية تقييمية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2006.
- محمد العربي شاكر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،2006.
- 2- منشورات ومجلات**
- بلال تومي، رشيد ساطور، قياس أثر تقلبات سعر الصرف على القدرة الشرائية في الجزائر لفترة (1990-2021)، مجلة الأبحاث الاقتصادية، البليلة (الجزائر)، العدد 01، السنة 2023.
- حسين مزود، الزيادة في الأجور وتأثيرها على تحسين القدرة الشرائية ومستوى المعيشة في الجزائر، مجلة المدارات سياسية، المجلد 06، العدد01، 2021.
- سعدي زهير، محمود جمام، سعر الصرف وتعادل القوى الشرائية،مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ،جامعة ام البواقي ،ديسمبر 2017.
- سلايمية ظريفة، محاضرات في اقتصاد أسعار الصرف، جامعة 4ماي1955، قالمة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية.
- عادل احمد شيشي ومجدي شهاب، اساسيات الاقتصاد الدولي منشورات الحلبي الحقوقية، ط1،2002.
- عبد الله ياسين، بن عبد العزيز سفيان، دراسة قياسية لمحددات سعر الصرف الموازي حسب نظرية تعادل القوة الشرائية الجزائرية، مجلة الاقتصاد الجديد، بشار (الجزائر) العدد:4، (2021).
- عزوز علي، " الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة لها في الجزائر، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، بالمركز الجامعي سعيدة، 2008.
- فايزة بولعجين، نوال بيزاز، قراءة في أسباب انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر، المجلة الدولية في الاقتصاد واستراتيجيات الأعمال، ميله، الجزائر، العدد 01، سنة 2021.
- محمد بن البار، قياس اثر سعر الصرف على عرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1970-2018) ، مجلة الإنسانية و الاجتماعية ،قسنطينة، الجزائر، العدد02.
- محمد عادل قصري، كمال كرمه، القدرة الشرائية في الجزائر -أسباب التراجع وإجراءات المعالجة-دراسة تحليلية، المجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، الجزائر، العدد 01، 2023.
- نادية العقون، دراسة تحليلية لأثر سعر الصرف الرسمي على القوة الشرائية للعملة-حالة الجزائر (1970-2019)، باتنة (الجزائر)، العدد02، السنة 2021.

3- مذكرات الماجستير والدكتوراه

- بن عطية كريم ،عبد الرحمان حبيب ، تأثر القدرة الشرائية بسعر الصرف دراسة قياسية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد كمي، جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم، الجزائر، 2023، 2022).
- راوي دنية، رابح بختية، أثر التضخم المالي على القدرة الشرائية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص محاسبة وجباية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2017-2018.
- عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في رفع فعالية السياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران غير منشورة الجزائر 2014/2013 .

ثانيا : المراجع الأجنبية

- Friedman: Episodes in monetary history، New-York: Harcourt Boace January 1992، edition Dunod، Paris، 2002.

ثالثا:المواقع الالكترونية

- تاريخ الاطلاع 2023/04/17 بتوقيت 16:52 [:https://www.bank-of-algeria.dz](https://www.bank-of-algeria.dz)

الملخص:

تُسلط هذه الدراسة الضوء على العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والقدرة الشرائية في الجزائر، وذلك خلال الفترة من 2010 إلى 2023. وتهدف الدراسة إلى تحليل وقياس مدى تأثير تغيرات سعر الصرف على معدلات التضخم، وبالتالي على قدرة المستهلكين على شراء السلع والخدمات. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية قوية بين تقلبات سعر الصرف وتدهور القدرة الشرائية في الجزائر. فمع انخفاض قيمة الدينار الجزائري، ارتفعت أسعار السلع والخدمات بشكل ملحوظ، مما أدى إلى تراجع القدرة الشرائية للمستهلكين يعود هذا التأثير السلبي إلى الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على الواردات. فمع انخفاض قيمة العملة الوطنية، تصبح تكلفة استيراد السلع والخدمات أعلى، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها في السوق المحلية. تُؤكد هذه الدراسة على أهمية استقرار سعر الصرف للحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين وتعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، القدرة الشرائية، نموذج تصحيح الخطأ

Executive summary:

This study highlights the relationship between exchange rate fluctuations and purchasing power in Algeria from 2010 to 2023. The study aims to analyse and measure the impact of exchange rate changes on inflation rates and, consequently, on the ability of consumers to purchase goods and services. The results of the study showed a strong correlation between exchange rate fluctuations and the deterioration of purchasing power in Algeria. With the fall in the value of the Algerian dinar, prices of goods and services increased markedly, leading to a decline in consumer purchasing power. This negative impact is due to the heavy dependence of the Algerian economy on imports. With the depreciation of the national currency, the cost of importing goods and services becomes cheaper, leading to higher prices on the domestic market. This study emphasizes the importance of exchange rate stability to maintain consumer purchasing power and promote economic growth in Algeria.